

«زين»: 700 مليون دولار قيمة المحفظة الاستثمارية

ملكية SpaceX ساهمت بـ 411 مليون دولار في حجم الأرباح

صافي أرباح المجموعة لتستهدف نمواً يقارب 40% خلال 2026.

وكشفت شركة مجموعة زين أنه بالرغم من التأثيرات السلبية التي حدثت نتيجة التوترات الجيوسياسية، والمتمثلة في تراجع إيرادات التجوال بنسبة 25% خلال النصف الأول، وكذلك تأثر مبيعات الهواتف نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد، حققت الشركة طفرة نمو في صافي الربح بلغ 73%.

وأكدت شركة زين أن الزيادة في توزيعات النصف الأول 2026 البالغة 7 فلوس، بواقع 17 فلساً، حيث كان المعتاد سابقاً 10 فلوس، ستكون إضافة فوق الحد الأدنى للالتزام البالغ 35 فلساً لعام 2026، ما يعني أن مجمل توزيعات 2026 ستصل إلى 42 فلساً.

تقدر قيمة توزيعات الأرباح المرتقبة في 6 أكتوبر المقبل 240 مليون دولار أمريكي، تعادل نحو 74 مليون دينار تقريباً، يتوقع أن يتم تغطيتها تمويلاً بشكل مؤقت من التسهيلات المصرفية إلى حين استلام العوائد من أحد الاستثمارات العالمية (spaceX).



وعن أبرز الأرقام في النصف الأول، فقد بلغ الإنفاق الرأسمالي للشركة 252 مليون دولار تعادل 7% من الإيرادات. وبلغ إجمالي السيولة المتاحة 3 مليار دولار، فيما استقرت نسبة صافي الدين عند 1.9 مرة، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.4 مرة شاملاً استثمار المجموعة في سوريا.

توقعت مجموعة زين أن تنمو الإيرادات بين 10% إلى 15% في العام الحالي 2026.

زادت مجموعة زين في تفاؤلها إذ أكدت أنه بناءً على قوة أداء النصف الأول وتحسن الأرباح فإنه تم رفع توجيهات

كشفت شركة مجموعة زين أن شركتها «zain ventures» حققت قيمة استراتيجية ومالية كبيرة خلال الفترة الماضية، حيث أسهمت الزيادة في قيمة استثمار الشركة في space X في صافي الربح المعلن عن النصف الأول بشكل جوهري، بعد أن بلغت قيمة الربح المحقق نحو 411 مليون دولار أمريكي. واستثمرت zain ventures منذ تأسيسها مبلغ 165 مليون دولار في استثمارات مباشرة وغير مباشرة، فيما تبلغ القيمة الحالية للمحفظة الاستثمارية 700 مليون دولار مدفوعة بشكل رئيسي بمركز الشركة الاستثماري في SpaceX.

واعتبرت «زين» أن هذا الأداء الاستثماري في تقنيات ومنصات عالمية مختارة ذات صلة بمستقبل الاتصالات والخدمات الرقمية يؤكد أنه استثمار مدروس.

وكشفت «زين» عن أن المحفظة الاستثمارية تشمل استثمارات في SpaceX، إضافة إلى صناديق رأس المال الجريء، واستثمارات مباشرة وغير مباشرة أخرى، مؤكدة أنها ستواصل اتباع النهج الاستثماري المنضبط الذي يخلق قيمة ويعزز عوائد المساهمين.

«المخازن» زادت أسهم الخزانة النصف الأول 40.5%

دينار كويتي، فيما تبلغ القيمة السوقية لها كما في نهاية النصف الأول بنحو 25.052 مليون دينار كويتي بفارق تقريباً يبلغ 22.62 مليون دينار.

وفقاً للتكلفة الإجمالية لأسهم الخزانة البالغة 47.681 مليون دينار، وكمية أسهم الخزانة البالغة 173.973 مليون سهم، يبلغ متوسط سعر السهم نحو 274 فلساً تقريباً.



رفعت شركة المخازن أسهم الخزانة خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 40.543%، حيث قفزت من 123.786 مليون سهم كما في نهاية 2025 بنسبة 4.63%، إلى 173.973 مليون سهم كما في نهاية النصف الأول 2026 لتصبح النسبة الحالية 6.50%.

وتقدر تكلفة أسهم الخزانة بنحو 47.681 مليون

معلومة جوهريّة!

الأرقام في الإفصاحات
يجب أن تكون متطابقة
بنسبة 100%، وواضحة
وبسيطة، فلا تختلف
الأرقام في النموذج
بصيغة الـ عنها في
واجهة الإفصاح.

سؤال الأسبوع

هل ينتظر المساهمون أرباح؟

العالمي ذو المبلغ الضخم الذي كان بدون أثر مالي، أي بدون نتيجة أو عائد. أي استثمار مدروس يجب أن ينتج عنه ربح، وليس مجرد دخول وخروج بصفر عائد.

هل ينتظر المساهمون هذه المرة أرباح من الاستثمار الجديد؟

جموع المساهمين يعربون عن أمانهم أن ينتج عن الاستثمار الجديد المشترك أرباح إيجابية، وألا يكون مثل الاستثمار

البورصة: يوم المناقصات والتسهيلات والسيولة

القيمة السوقية ترتفع 69 مليون إلى 53.620 مليار دينار

التفاؤل يعود بقوة وثقة البنوك ترتفع أكثر



نما مؤشر السوق الأول بـ0.03%، وزاد «العام» بـ0.02%، وارتفع «الرئيسي 50» بنحو 0.61%، بينما انخفض «الرئيسي بـ0.05% عن مستوى الاثنين.

وشهدت الجلسة ارتفاع 6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ6.44%، بينما تراجع 7 قطاعات على رأسها التأمين بـ6.41%.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 68 سهماً على رأسها «فنادق» بـ19.57%، بينما تراجع سعر 52 سهماً في مقدمتها «مواشي» بواقع 20.89%، واستقر سعر 14 سهماً.

وجاء سهم «مواشي» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 26.43 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «عقارات الكويت» بقيمة 6.86 مليون دينار.

توجد معلومات جوهرية، كفيلة بأن تشتت المستثمرين في قراءة الأرقام التي لا تعكس المعطيات.

أمس حققت القيمة السوقية مكاسب بقيمة 69 مليون دينار كويتي، وأغلقت القيمة السوقية عند 53.620 مليار دينار كويتي مقارنة مع 53.551 مليار دينار لجلسة الاثنين، حيث ارتفعت مكاسب القيمة السوقية إلى 0.16% بعد أن عوضت كافة الخسائر من بداية العام.

ارتفعت أسعار أسهم 69 شركة وتراجعت 52 أخرى وشمل التداول 135 شركة.

بلغت قمية السيولة المتداولة 106.802 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 20.7%، وارتفعت كمية الأسهم المتداولة 12.63% والصفقات 3%.

جلسة الثلاثاء كانت حافلة بالكثير من المعلومات الإيجابية الكفيلة بتوفير زخم إيجابي من النوع الممتاز، حيث أن كل معلومة إيجابية أفصحت عنها شركة أمس تعكس جانب إيجابي محدد ومختلف التأثير والتفسير.

فعلى صعيد العقود والمناقصات فاز تحالف تقوده السفن بمناقصة بقيمة 114.280 مليون دينار كويتي، وحصلت «البترولية المستقلة» على تسهيلات مصرفية بقيمة 340 مليون دولار أمريكي، وفازت تابعة لشركة «كابلات» بعقد في إحدى الدول الأوروبية بقيمة 1.074 مليون دينار كويتي.

ما بين ترسية مناقصة السفن التي تعكس عودة دوران المشاريع الكبرى، وبدء الشركات مرحلة جديدة من التشغيل بعد استقرار الأوضاع، إلى نظرة البنوك المحلية الإيجابية التي تترجمها لتقديم تسهيلات بمبالغ قياسية لشركة البترولية، وصولاً إلى منافسة منتجات لشركات كويتية في الاتحاد الأوروبي، جميعها تلتقي في نقطة تفاؤل وعودة عجلة النشاط للعمل وتوقع أرباح إيجابية، وكذلك زيادة في هوامش التشغيل لكثير من الأعمال التي كانت معطلة.

وفي موازاة ذلك سجلت قيمة التداولات والسيولة في البورصة قيمة قياسية بلغت 106.802 مليون دينار كويتي بارتفاع 20.7%.

إلا أن الأداء العام للسوق كان نسبياً أقل من حجم المعلومات الإيجابية المتوافرة، بالرغم من أن الانطباع العام وكافة المعطيات والأداء الإيجابي لنحو 69 شركة مرتفعة تصب في خانة تحقيق مكاسب سوقية قياسية.

لكن حجم التراجعات التي خيمت على 52 شركة أبطأت مكاسب وانعكاسات أداء الـ69 شركة، مع العلم أن هذا الأداء ليس وليد اللحظة أو الصدفة، بل يشهد السوق من بداية الأسبوع الحالي تباين مختلف من نوعه، وجوهر الأداء يختلف عن ظاهر السوق بالأرقام.

هذه الحالة تحتاج قراءة دقيقة لتحركات السيولة وأداء الأسهم، كل شركة بحسب نتائجها، خصوصاً وأن وسط وفرة السيولة هناك عمليات تحول ملحوظة ولموسة وإعادة تسعير.

بعض المضاربات السلبية الأخيرة أعطت الكثيرين درساً، بدليل أن الارتفاعات الجماعية لبعض المجاميع لم يكن لها أي أثر إيجابي يذكر على السوق، وكأن المستثمرين يصنفونها ضمناً بأنها ردة فعل غير مستدامة.

ظاهرة السيولة القوية في التداولات مع توافر معلومات إيجابية عديدة من اتجاهات مختلفة من الحالات النادرة غير المكررة كثيراً في أن يكون تأثيرها محدود جداً.

لكن بعض المبالغات التي تشهدها بعض الأسهم صعوداً وتحصيها في ظل الاكتفاء بإفصاحات تفسر النشاط بأنه لا

إفصاحات البورصة

«سفن» توقع مشروع محطة الدوحة بقيمة 114.3 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «السفن» توقيع عقد مشروع تزويد وتركيب وتشغيل وصيانة محطة الدوحة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي، بالتحالف مع شركة VA Tech Wabag Ltd، بقيمة 114.28 مليون دينار كويتي لصالح وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وأوضحت الشركة أن الأثر المالي للعقد يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن بياناتها المالية خلال الفترة من عام 2026 وحتى عام 2034.

وبينت «سفن» أن العقد يتعلق بالمناقصة رقم (و ك م المتجددة).

«بترولية» توقع اتفاقية لتجديد تسهيلات ائتمانية بـ340 مليون دولار

وقعت شركة المجموعة البترولية المستقلة اتفاقية لتجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية الإسلامية، بقيمة إجمالية تبلغ 340 مليون دولار أمريكي. وتستهدف «بترولية» من الاتفاقية تمويل أنشطة الشركة النفطية المستمرة. وأشارت إلى أنه لا يوجد أثر مالي جوهري مباشر على المركز المالي للشركة.

«ميزان»: زيادة ملكية «الكويتية للألبان» إلى 10.6%

بلغ 1.01 مليون دينار كويتي. وأضافت أنه لا يوجد أثر مالي جوهري على المركز المالي لمجموعة ميزان القابضة نتيجة العملية، باستثناء زيادة نسبة ملكية الشركة التابعة في الشركة الكويتية للألبان إلى 10.6%.

أعلنت شركة ميزان القابضة زيادة إحدى شركاتها التابعة استثماراتها من خلال ملكيتها في الشركة الكويتية للألبان، من 9.2% إلى 10.6%.

وأوضحت «ميزان» أن إجمالي التدفق النقدي المتعلق بعملية زيادة الاستثمار

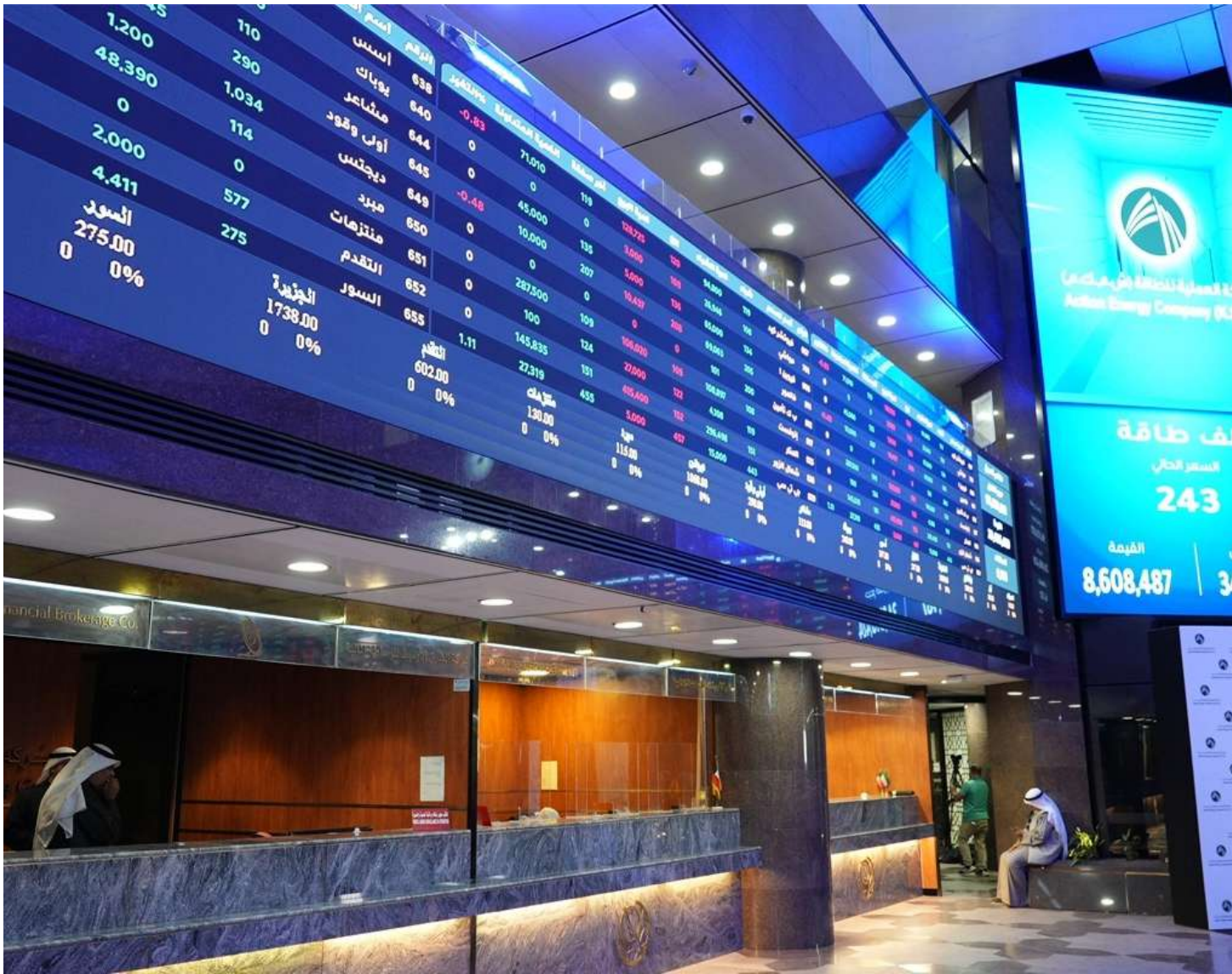
«أعيان العقارية» عن مناقصة القصر: لم نتسلم كتاب رسمي

أصدرت شركة أعيان العقارية تعقيباً على الأخبار المتداولة بشأن ترسية مناقصة أعمال الإدارة لمشروع متابعة وتشغيل وصيانة وإدارة العقارات العائدة للهيئة العامة لشؤون القصر والمشمولين برعايتها على الشركة، ثالث أقل الأسعار؛ لمدة 3 سنوات.

المركزي للمناقصات العامة قد قرر بأغلبية أعضائه، ترسية مناقصة أعمال الإدارة وتشغيل وصيانة وإدارة العقارات للهيئة العامة لشؤون القصر والمشمولين برعايتها على الشركة، ثالث أقل الأسعار؛ لمدة 3 سنوات.

وأشارت «أعيان العقارية» إلى أنه لم يرد إليها إخطاراً رسمياً بشأن ترسية المناقصة.

وكانت تقارير صحفية قد أفادت قبل يومين أن الجهاز



تابعة لـ«كابلات» : عقد توريد بقيمة 1.074 مليون دينار

وقعت شركة الخليج للكابلات والصناعات المتعددة – الأردن التابعة لشركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، عقداً مع سلطة الكهرباء في إحدى دول الاتحاد الأوروبي. يختص العقد بتوريد كابلات ضغط منخفض، بمبلغ إجمالي يقدر بأكثر من 3 ملايين يورو؛ بما يعادل 1.07 مليون دينار كويتي.

وتوقعت «كابلات» تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 4% إلى 6% خلال عامي 2026 – 2027.

وذكرت أن إجمالي قيمة الأرض يبلغ 13 مليون دينار كويتي، وأن حصتها النهائية في المشروع تعادل 20%، فيما يستهدف الاستثمار تطوير مشروع عقاري في الإمارات خلال فترة استثمار تمتد لأربع سنوات.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته مرتفعاً

0.51% وسط أداء إيجابي لقطاع البنوك



وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) عن توقيع اتفاقية لشراء أصول منشأة بيوت محمية من شركة بيور هارفست بقيمة 85 مليون ريال، كما أفصحت شركة سال السعودية عن توقيع شركتها التابعة (سال زونز) اتفاقية تسهيلات ائتمانية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم (ام أي اس) قمة تاريخية جديدة بإغلاقه عند 321.4 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 5.72%، كما وصلت أسهم بي اس اف، ومرافق، وسييسكو القابضة، ولوبريف إلى أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

وفي المقابل، تراجع سهم جدوى ريت السعودية ليسجل أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 9.62 ريال.

تلاه سهم سينومي ريتيل بنسبة 3.52%، ثم اليمامة للحديد بنسبة 2.61%، كما سجلت أسهم نسيج والأسماك وسناد القابضة تراجعاً تجاوزت 2%.

الأكثر نشاطاً

وفيما يخص نشاط السيولة، استحوذ سهم الراجحي على القيمة الأعلى بتداولات بلغت 794.55 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً بنسبة 2.53%، وجاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية بسيولة قدرها 269.95 مليون ريال رغم انخفاضه بنسبة 1.13%، يليه سهم الإنماء بقيمة 199.4 مليون ريال.

ومن حيث كمية الأسهم المتداولة، جاء سهم الكثيري أولاً بنحو 20.39 مليون سهم، ثم أمريكانا بـ 16.45 مليون سهم، وباتك بـ 12.97 مليون سهم.

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء بارتفاع نسبته 0.51%، ما يعادل 57.48 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,231.61 نقطة.

وشهدت الجلسة تبايناً في أداء الشركات المدرجة حيث ارتفعت أسهم 121 شركة مقابل تراجع 129 شركة أخرى، فيما استقرت أسهم 20 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 6.1 مليار ريال، بتداول 303.85 مليون سهم.

وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 82.03 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 11,240.13 نقطة، بينما كان أدنى مستوى سجله عند 11,158.1 نقطة، وذلك بعد أن افتتح التداولات عند مستوى 11,170.91 نقطة.

11 قطاعاً تدعم المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 11 قطاعاً باللون الأخضر لتدعم المؤشر، بصدارة قطاع التطبيقات وخدمات التقنية الذي صعد 3.23%، تلاه قطاع التأمين بنسبة 2.43%، ثم المرافق العامة بنسبة 2.00%، وقدم قطاع البنوك دعماً قوياً للمؤشر بإغلاقه مرتفعاً بنسبة 1.48% وبسيولة بلغت 1,586.5 مليون ريال.

وفي المقابل، ضغط قطاع الإعلام والترفيه على السوق بتراجعته بنسبة 2.51%، وهبط قطاع الطاقة بنسبة 1.07%، كما تراجع قطاع الخدمات الاستهلاكية والمواد الأساسية والسلع طويلة الأجل بنسب تراوحت بين 0.37% و 0.59%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم الكثيري القائمة بنسبة 9.48% ليصل إلى 1.27 ريال، تلاه سهم مرنة بنسبة 6.72%، وارتفع سهم طباعة وتغليف بنسبة 6.66%، بينما صعد سهم رسن بنسبة 5.85% مسجلاً 143 ريالاً، كما قفز سهم أنابيب بنسبة 4.72% ليغلق عند 5.32 ريال.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم الأبحاث والإعلام بنسبة تراجع بلغت 3.80% ليغلق عند 62.1 ريال،

مؤشر السوق السعودية يتجه لتسجيل أفضل أداء بين أسواق الخليج في أغسطس

«تاسي» يصعد للجلسة السادسة على التوالي ويتداول عند أعلى مستوياته منذ 30 أبريل الماضي

دون قيود وتخفيف متطلبات التداول بالسوق الموازية. وقال إن قرارات رفع نسب التملك الأجنبي ترتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الناتج المحلي وسياسات البنك المركزي السعودي- «ساما».

قال كبير المستشارين لدى شركة نايف الراجحي هشام أبو جامع، إن السوق استكملت مرحلة التنظيم واللوائح، والمرحلة القادمة تتطلب التركيز على الديناميكية واستعادة الجاذبية

وأضاف أبو جامع في مقابلة مع «العربية Business» أن تفاؤلاً المستثمرين في سوق الأسهم السعودية نابع من خبرة مازن السديري في التحليل المالي ودراسة السوق السعودية والتفاعل معها.

وسجلت أسهم عدد من الشركات المدرجة في السوق الرئيسية ارتفاعات ملحوظة، تصدرها سهم الكثيري بمكاسب بلغت 9.48% ليصل إلى 1.27 ريال، تلاه سهم مرنة مرتفعاً 6.72% عند 8.57 ريال، ثم طباعة وتغليف بارتفاع 6.66% إلى 8.49 ريال. كما صعد سهم رسن بنسبة 5.85% مسجلاً 143 ريالاً، في حين ارتفع سهم إم أي إس بنحو 5.72% ليصل إلى 321.40 ريال.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة قيمة كابيتال إبراهيم النوييت، إن مكاسب سوق الأسهم السعودية تعود لجاذبية مكررات الربحية لأغلب الشركات وتربط قرارات تنظيمية محفزة.

وتوقع تعزيز السيولة بالسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك

واصلت سوق الأسهم السعودية مكاسبها في نهاية تعاملات الثلاثاء، ليرتفع المؤشر العام «تاسي» بنسبة 0.51%، مضيفاً 57 نقطة إلى رصيده، ليصل إلى مستوى 11,231.61 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها نحو 6.1 مليار ريال.

وسجل مؤشر السوق السعودية ارتفاعه للجلسة السادسة على التوالي، ليبلغ أعلى مستوياته منذ 30 أبريل/نيسان، فيما يتجه لتسجيل أفضل أداء بين أسواق الخليج خلال أغسطس، مع مكاسب تقارب 6% منذ بداية الشهر.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة 303 مليون سهم، سجلت فيها أسهم 121 شركة ارتفاعاً في قيمتها، فيما تراجعت أسهم 129 شركة من إجمالي 270 شركة.

بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يواصل المكاسب والأداء الإيجابي

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.02%، بإقفاله عند 7,502.53 نقطة، رابحاً 1.49 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين. وارتفعت مؤشرات القطاعين الصناعة والمالي؛ ليصعد الأول 0.29%؛ مع صدارة سهم الكروم العماني للرابحين بنسبة 3.71%، وارتفع الخليج الدولية للكيماويات بنسبة 2.94%. وصعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.16%؛ بدعم سهم	مسقط للتمويل المرتفع بنسبة 3.03%، وارتفع سهم تأجير للتمويل بنسبة 2.61%. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.15%؛ مع تقدم سهم اس ام ان باور القابضة على المتراجعين بنسبة 2.56%، وأكيو للاستكشاف والإنتاج 1.27%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 11.56%، ليصل إلى 82.78	مليون ورقة مالية، مقابل 74.2 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 15.3%، إلى 23.07 مليون ريال، مقارنةً بنحو 20.01 مليون ريال جلسة الاثنين. وتصدر سهم بنك صحر الدولي الأسهم النشطة حجمًا وقيمةً بتداول 31.33 مليون سهم، بقيمة 5.7 مليون ريال.
---	---	--

بورصة دبي تخسر 5.5 مليار درهم من قيمتها السوقية

سعر 1.23 درهم. * تصدر سهم بنك دبي التجاري قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 1.91%. أداء قطاعات السوق شهد أداء قطاعات سوق دبي المالي تبايناً ملحوظاً بنهاية التعاملات، حيث تصدر «قطاع السلع الاستهلاكية» قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 1.434%، بينما سجل «قطاع العقارات» التراجع الأكثر بنسبة 1.149%، في حين استقر أداء «قطاع المواد الأساسية» دون تغير.	درهم للسهم. وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 951.857 مليار درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 957.416 مليار درهم في جلسة الاثنين، مسجلة خسائر بقيمة 5.559 مليار درهم. وعلى صعيد أداء الأسهم، سجلت 10 شركات ارتفاعاً، مقابل تراجع 28 شركة، بينما استقرت أسعار 13 شركة دون تغير. * تصدر سهم شركة «سلامة» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في سوق دبي المالي بنسبة 4.65% ليغلق عند	أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الثلاثاء على تراجع بنسبة 0.52% فاقداً 31.01 نقطة، ليغلق عند مستوى 5834.57 نقطة. وشهد السوق سيولة إجمالية بلغت 1.061 مليار درهم، وسط حجم تداول وصل إلى 288.689 مليون سهماً، موزعة عبر 15.746 صفقة. وفي سياق متصل، شهد السوق تنفيذ 23 صفقة كبيرة على سهم شركة «سالك» بقيمة إجمالية بلغت 347.7 مليون درهم، توزعت على 68.6 مليون سهم ممثلة نحو 0.9% من رأسمال الشركة، بسعر 5.07
---	--	--

4 مليارات درهم مكاسب سوقية لأسهم أبوظبي



* تصدرت سهم شركة ربكو للاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 5. أداء قطاعات السوق شهد أداء القطاعات الرئيسية في سوق أبوظبي للأوراق المالية تبايناً بنهاية تعاملات، حيث تصدر «قطاع التكنولوجيا» قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 1.16%، بينما سجل «قطاع السلع الاستهلاكية» التراجع الأكثر بنسبة 0.40%.	تربليون درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 2.930 تربليون درهم في جلسة الاثنين، مسجلة مكاسب بقيمة 4 مليارات درهم. وشهدت الجلسة تسجيل 41 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، مقابل تراجع 43 شركة، بينما استقرت أسعار 49 شركة دون تغير. * تصدر سهم شركة الشارقة للأسمت قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 14.504%.	أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بنسبة 0.216% مضيفاً 21.73 نقطة، ليغلق عند مستوى 10070.02 نقطة. ووفق بيانات التداول، شهد السوق سيولة نشطة بلغت قيمتها الإجمالية 1.081 مليار درهم، وسط حجم تداول بلغ 349.237 مليون سهم، موزعة عبر 23,157 صفقة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتصل إلى 2.934
--	---	--

بورصة قطر ترتفع بنسبة 0.46%

ومن بين 53 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 25 سهماً في مقدمتها سهم «التحويلية» بـ4.73%، بينما تراجع سعر 28 سهماً على رأسها «العامة» بـ5.10%، واستقر 3 أسهم. وجاء سهم «الخليج الدولية» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 16.68 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 27.50 مليون ريال.

مقدمتها التأمين بـ1.76%. تراجعت السيولة إلى 276.28 مليون ريال، مقابل 354.45 مليون ريال أمس، وبلغت أحجام التداول 115.39 مليون سهم، مقارنة بـ153 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18.84 ألف صفقة مقابل 20.23 ألف صفقة الاثنين.

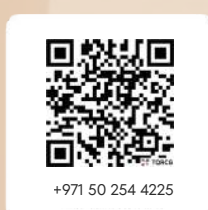
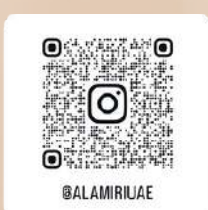
أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود 3 قطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0.46% ليصل إلى النقطة 9785.09؛ رابحاً 44.45 نقطة عن مستوى الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع 3 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية بـ0.63%، بينما تراجع 4 قطاعات في

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

انحسار القلق بشأن الإمدادات النفطية يدعم الأسواق الأوروبية



مقاومة الضغوط التي تمارسها واشنطن. وفي سوق السندات، تراجعت عوائد سندات الخزنة الأميركية عن مستوياتها المرتفعة الأخيرة، عقب تقارير أشارت إلى أن وزارة الخزنة قد تلجأ إلى استخدام احتياطياتها النقدية لتمويل عمليات إعادة شراء أكبر للديون، وهو ما قد يقلل الحاجة إلى إصدار المزيد من السندات قصيرة الأجل. وفي الوقت ذاته، ارتفع مؤشر قطاع التكنولوجيا الأوروبي بنسبة 0.3%، بينما يتربع المستثمرون النتائج الفصلية لشركة إنفيديا المقرر صدورها الأربعاء، وسط مخاوف من صعوبة تحقيق توقعات النمو المرتفعة التي تراهن عليها الأسواق لشركة الرقائق الأميركية.

ب«يوم النصر الاقتصادي». إلا أن وزارة الخزنة الأميركية لم تعلن فرض عقوبات جديدة إضافية، وهو ما اعتبره المستثمرون أقل حدة من التوقعات السابقة. وفي أسواق الطاقة، واصلت أسعار النفط تراجعها بعدما رأى المتعاملون أن الإجراءات الأميركية الأخيرة لا تمثل تهديداً فورياً لإمدادات النفط الخام العالمية، ما خفف المخاوف المرتبطة باضطرابات محتملة في سوق الطاقة. من جانبها، توعدت إيران بالرد على العقوبات الأميركية الواسعة التي تستهدف تقليص مواردها الاقتصادية، مؤكدة ثقتها في أن شركاءها التجاريين الرئيسيين سيواصلون

ارتفعت الأسهم الأوروبية بشكل طفيف خلال تعاملات الثلاثاء، بعدما هدأت مخاوف المستثمرين بشأن تداعيات العقوبات الأميركية الجديدة على إيران، إذ جاءت الإجراءات أقل تشدداً مما كانت الأسواق تتوقعه، في حين ساهم صعود أسهم شركات الدفاع في دعم المعنويات. وصعد المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» بنسبة 0.3% إلى 656.14 نقطة، مع تصدر قطاع الدفاع المكاسب بين القطاعات الأوروبية بارتفاع بلغ 1%. وكانت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد حذرت، الاثنين، الدول من مواصلة علاقاتها التجارية مع إيران ولوحت بفرض عقوبات ثانوية عليها، في إطار ما وصفته

«نيكاي» ينتعش مدعوماً بصعود قطاع الرقائق في كوريا الجنوبية

وكان مؤشرا ستاندرد آند بورز 500 وناسداك قد أنهيا جلسة الاثنين على انخفاض بفعل تراجع أسهم التكنولوجيا، في وقت يقيم فيه المستثمرون آثار عقوبات أميركية جديدة على إيران، ويتربعون صدور بيانات تضخم مهمة هذا الأسبوع. وتجه الأنظار إلى النتائج الفصلية المرتقبة لشركة إنفيديا، إذ يرى المستثمرون أنها قد تكون عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه الأسواق، بينما قد يؤدي أي تباطؤ في نمو الشركة إلى تجدد المخاوف بشأن ارتفاع تقييمات أسهم التكنولوجيا. وتراجع سهم إنفيديا للجلسة السابعة على التوالي. وعلى مستوى القطاعات، سجل قطاع الشحن أفضل أداء بين المؤشرات الفرعية في بورصة طوكيو، رغم تراجع بنسبة 0.91%.

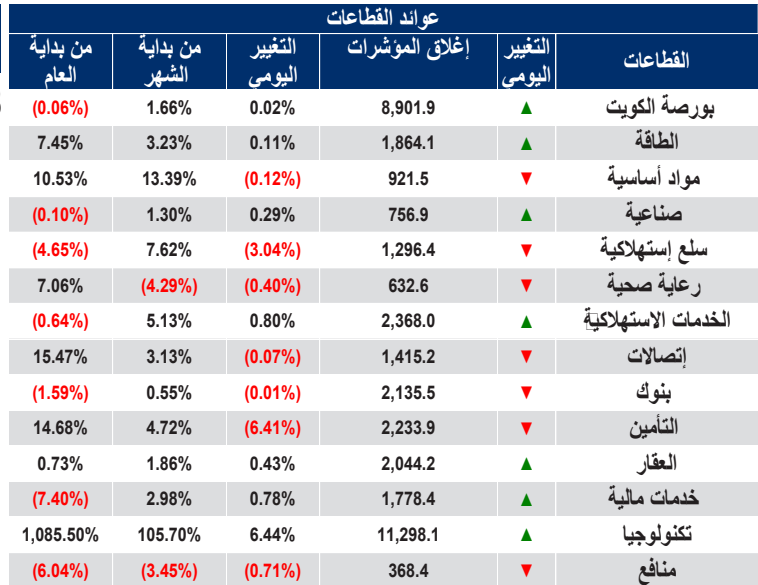
تحول المؤشر الكوري الجنوبي إلى المكاسب ووقف خسائره. وكانت الأسهم في اليابان وكوريا الجنوبية قد تراجعت في وقت سابق، متأثرة بخسائر وول ستريت واستمرار عمليات بيع أسهم شركات أشباه الموصلات عالمياً قبيل صدور نتائج شركة إنفيديا، التي ينظر إليها المستثمرون بوصفها مؤشراً مهماً على اتجاه القطاع. وفي كوريا الجنوبية، عوض سهم سامسونغ إلكترونيكس خسائره ليرتفع 0.19%، بينما صعد مؤشر كوسبي القياسي 0.68%. كما استعادت أسهم شركات الرقائق اليابانية توازنها، إذ ارتفع سهم «طوكيو إلكترو» 0.47%، وصعد سهم «كيوكسيا» 0.65%، في حين قلص سهم «أدفانتست» خسائره ليغلق منخفضاً 0.14%.

عكس المؤشر نيكاي الياباني اتجاهه ليغلق على ارتفاع في ختام تعاملات الثلاثاء، مدعوماً بصعود الأسهم المرتبطة بقطاع الرقائق الإلكترونية بعد انتعاش نظيراتها في كوريا الجنوبية، رغم الضغوط التي خيمت على الأسواق في وقت سابق من الجلسة. وارتفع مؤشر نيكاي بنسبة 0.5% ليغلق عند 65856.43 نقطة، بعدما كان قد تراجع 1.4% خلال التداولات، فيما صعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.5% إلى 4093.67 نقطة. وقال شوجي هوسوي، كبير المحللين في «دايوا سيكيوريتيز»، إن ارتفاع توبكس منذ بداية الجلسة يعكس استمرار تدفق الأموال إلى الأسهم اليابانية. وأضاف أن الأسهم المرتبطة بصناعة الرقائق كانت تضغط على أداء نيكاي في البداية، قبل أن تتعافى مع

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

اعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

25 أغسطس 2026



أداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
من بداية العام (%)	الشهري (%)	اليومي (%)	اليومي (نقطة)		
(1.86%)	1.15%	0.03%	2.8	9,321.47	▲ مؤشر السوق الأول
24.00%	7.10%	0.61%	65.5	10,773.79	▲ مؤشر زيمبي 50
9.62%	4.18%	(0.05%)	(4.1)	9,101.33	▲ مؤشر السوق الرئيسي
(0.06%)	1.66%	0.02%	1.5	8,901.90	▼ مؤشر العام
0.16%	1.74%	(0.03%)	(15.4)	53,620.87	▼ القيمة السوقية (مليون دك)

[illegible]

ملاحظة: مضاعف السعر لثلاثة مضاعف على أساس الأسعار الحالية وسعالي الإرباح لـ 12 شهر المتوقعة لـ 31 مارس 2026. مضاعف السعر لتقييمه التقديرية مضاعف على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2026. العائد الجاري لأهم مضاعف على أساس التوزيعات التقديرية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في مداولها الحالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات



حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

الوساطة المالية

الاستثمارات المصرفية

إدارة الأصول

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقيق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



القمة بلا قاعدة... لماذا نبني حواسيب كمية (Quantum Computing) قبل أن نبني عقول من يشغلها؟

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

أين نقف نحن تحديداً بين مناهج علمية لم تتغير منذ عقود، وغياب شبه تام لرأس مال جريء يستوعب أول شركة ناشئة كمية خليجية؟

حين أعلنت أرامكو، بالشراكة مع شركة Pasqal الفرنسية، تشغيل أول حاسوب كمّي صناعي في مركز بيانات الظهران، وحين أطلق معهد الابتكار التكنولوجي (Technology In- novation Institute – TII) في أبوظبي خدمته السحابية الكمية أوائل هذا العام، بدا وكأن الخليج دخل فعلاً عصر الحوسبة الكمية. لكن خلف هذه العناوين اللامعة، سؤال لا يجد من يطرحه بصراحة: من الذي درّس الفيزياء الكمية لأول جيل من المهندسين الخليجيين الواقفين اليوم أمام هذه الأجهزة؟ ومن الذي سيمول الشركة الناشئة الخليجية القادمة في هذا المجال، إن وُجد أصلاً من جرّو على تأسيسها؟

فالمشهد الحالي يكشف عن هرم مقطوع من طرفيه: قمة سيادية تُبنى بسرعة وبتمويل ضخم من أرامكو ومعهد أبوظبي والصناديق السيادية، بينما القاعدة التعليمية التي يفترض أن تُخرّج الكفاءات، والسوق التجاري الذي يفترض أن يستوعبها، غائبان إلى حد كبير عن الصورة. وهذه ليست مشكلة تقنية بل مشكلة بنيوية، والكويت — رغم أنها لم تُذكر بعد في أي إعلان إقليمي عن مشاريع كمية سيادية — معنية بهذا النقاش أكثر من غيرها، لأنها تملك تاريخياً أدوات هذا البناء (جامعة وطنية عريقة، مؤسسة علمية رائدة في الخليج هي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، لكنها لم تحركها بعد في هذا الاتجاه.

مركز صباح الأحمد للموهبة ومركز الصقر للتقنية والابتكار وإنجاز الكويت... أدوات جاهزة تنتظر من يوجهها نحو الفيزياء الكمية

الأعمال الكمي الكويتي؟

الإشكالية الثانية لا تقل خطورة عن الأولى: كل الأمثلة الإقليمية الواردة في النقاش العام عن الحوسبة الكمية سيادية بامتياز — أرامكو، ومعهد الابتكار التكنولوجي، وصناديق حكومية. لا وجود يُذكر لشركة ناشئة خليجية واحدة في هذا المجال، ولا صندوق تمويل مخاطر (Venture Capital) متخصص فيه. والكويت، رغم امتلاكها منظومة مؤسسية أقدم من كثير من جيرانها لدعم البحث العلمي والمشاريع الناشئة، ليست استثناءً من هذا الفراغ. فمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS)، وهي من أعرق المؤسسات العلمية في الخليج وتمتلك خبرة تمويل بحثي تمتد لعقود، لم تُدرج بعد الحوسبة الكمية ضمن برامجها البحثية المعلنة بشكل صريح ومحدد، رغم أنها الجهة الأقدر مؤسسياً على قيادة هذا الملف في الكويت. وكذلك الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (National Fund for SME Development)، الذي يُعد الذراع الرئيسية لدعم ريادة الأعمال في البلاد، يظل تركيزه منصّباً على قطاعات تجارية وخدمية وتقنية تقليدية أقرب للجدوى الفورية، لا على تقنيات عميقة (Deep Tech) بعيدة المدى التجاري كالحوسبة الكمية. والفارق هنا جوهري: الذكاء الاصطناعي التطبيقي نجح جزئياً في جذب شركات ناشئة كويتية وخليجية لأن عائده التجاري قريب — تطبيق، منصة، خدمة تصل للمستخدم خلال أشهر. أما الحوسبة الكمية فعائدها التجاري قد يكون بعيداً عقداً كاملاً أو أكثر، وهو أفق زمني لا يناسب صناديق رأس المال الجريء التقليدية الباحثة عن عائد سريع، بل يحتاج تمويلاً «صبوراً» غالباً ما توفره فقط الدولة أو الصناديق السيادية الكبرى — وهو بالضبط الدور الذي لم تلعبه بعد أي جهة كويتية تجاه هذا القطاع تحديداً. ومثال ميداني طازج يوضح هذا النمط بدقة: نظم مركز حمد عبدالعزيز الصقر نفسه، بالشراكة مع مؤسسة لويك (LOY-

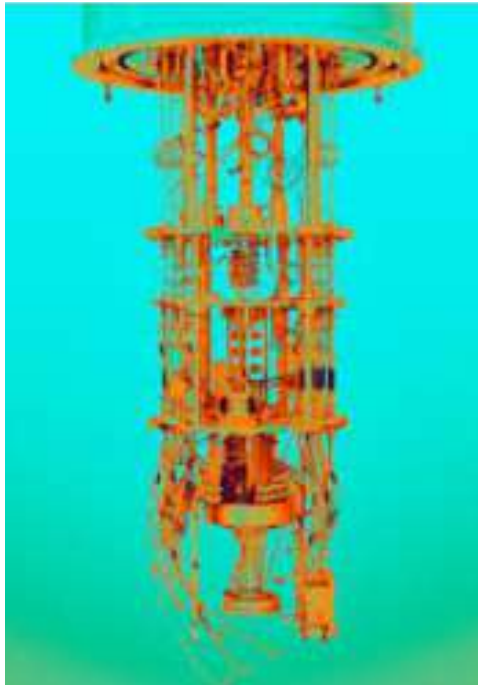


يشجّع الكويتيين أنفسهم على دراسة هذه التخصصات ثم العودة للتدريس فيها أو البحث فيها لاحقاً — وهو بالضبط الحلقة الأولى في سلسلة القاعدة العلمية التي يحتاجها أي طموح مستقبلي في الحوسبة الكمية أو غيرها من التقنيات العميقة.

لا يُصنع فيزيائي كمي من مقرر جامعي واحد، بل من مسار متصل يبدأ من مختبر مدرسي بسيط في المرحلة المتوسطة، ولا ينتهي إلا في أطروحة دكتوراه.

والخطأ الأكثر شيوعاً في السياسات التعليمية هو ما يمكن تسميته «التخصص القفزي»: فتح برنامج دراسات عليا متخصص وبسّاق قبل تحصين المرحلة الجامعية الأولى، بل قبل تحصين مناهج الثانوية نفسها. فتحويل مقرر أو اثنين من مقررات الفيزياء المدرسية الكويتية إلى مقارنة أكثر حداثة — تتضمن مقدمات في الميكانيكا الكمية والاحتمالات كما تفعل بعض المناهج الدولية المتقدمة — قد يكون استثماراً أكثر جدوى على المدى الطويل من إعلان برنامج ماجستير لا يجد طلاباً مؤهلين لدخوله أصلاً.

القطاع الخاص الغائب: من يمول رائد



والفيزياء والكيمياء والأحياء — ضمن «التخصصات النادرة» التي تعاني عجزاً حاداً في الميدان التربوي، نظراً لانخفاض نسبة المعلمين الكويتيين والخليجيين فيها عن 30 في المئة، مقابل فائض معلن في ثمانية تخصصات أخرى أغلبها في العلوم الإنسانية والتربية الفنية والبدنية. وتستعد الوزارة لإعلان الاحتياج من المعلمين غير الكويتيين في هذه التخصصات تحديداً خلال أكتوبر المقبل، بعد استكمال تعيين المرشحين الكويتيين أولاً.

هذا الرقم — أقل من ثلث المعلمين في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء من الكويتيين والخليجيين — يكشف حجم الفجوة من زاوية لم يتطرق إليها النقاش السابق حول مؤشرات TIMSS: فالمشكلة ليست فقط في تحصيل الطلبة، بل في العرض التعليمي نفسه؛ إذ يصعب بناء قاعدة علمية وطنية صلبة في هذه المواد بينما يعتمد النظام التعليمي إلى هذا الحد على الاستقدام الخارجي لتدريسها. وبقدر ما يمثل استقدام معلمين أكفاء حلاً عملياً وضرورياً لسد النقص الآتي، فإنه لا يعالج السبب الجذري: غياب مسار وطني واضح

فجوة التعليم: حين تسبق شهادة الماجستير أساسات الثانوية

المفارقة أن الحديث الإعلامي عن الحوسبة الكمية في المنطقة غالباً ما يبدأ من القمة: برنامج ماجستير هنا، مسار زمالة بحثية هناك. لكن هذا التخصص لا يُبنى بمرسوم أكاديمي، بل يحتاج قاعدة صلبة من الفيزياء النظرية والجبر الخطي والاحتمالات، تبدأ من الثانوية العامة لا من الجامعة. وهنا تبرز أول إشكالية كويتية وخليجية مشتركة: نتائج اختبارات الرياضيات والعلوم الدولية (مثل TIMSS) تضع غالبية دول الخليج، ومنها الكويت، دون المتوسط العالمي في تحصيل الرياضيات والعلوم للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة — وهو بالضبط الأساس الذي يُبنى عليه أي تخصص كمّي لاحق.

في الكويت تحديداً، لا تزال نسبة الطلاب الذين يختارون المسار العلمي في الثانوية، ثم يواصلون تخصصات الفيزياء أو الرياضيات البحتة في الجامعة، محدودة مقارنة بالتخصصات الإدارية والهندسية التطبيقية الأكثر ضماناً لوظيفة سريعة. وتظل أقسام الفيزياء في جامعة الكويت (Kuwait University) والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (PAAET) من أصغر الأقسام العلمية من حيث أعداد الطلبة، بينما تتوسع الجامعات الخاصة، مثل الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (AUM)، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)، والجامعة الأمريكية للكويت (AUK)، في برامج علوم الحاسوب وهندسة البرمجيات، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تأسيساً كافياً في الفيزياء الكمية أو الرياضيات المتقدمة اللازمة لهذا التخصص تحديداً.

وهذه ليست ملاحظة نظرية، بل واقع تؤكده وزارة التربية نفسها بأرقامها الرسمية. فبحسب ما ذكرته مصادر تربوية في 21 أغسطس 2026، صنّفت الوزارة، بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، أربعة تخصصات — الرياضيات

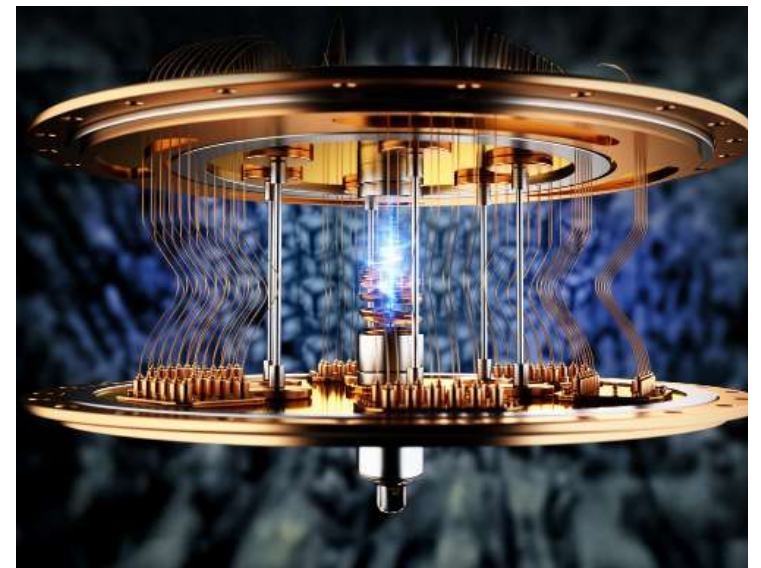
تخصص حواسيب كمية (Quantum Computing) لا يُبنى بمرسوم أكاديمي

نحتاج إلى قاعدة صلبة من الفيزياء النظرية والجبر الخطي والاحتمالات، تبدأ من الثانوية العامة لا من الجامعة

الكويت تضم خمسة مراكز بيانات ضمن سوق واحدة، وهو حضور لافت مقارنة بحجمها الجغرافي وعدد سكانها



الكويت معنية بهذا النقاش أكثر من غيرها، لأنها تملك تاريخياً أدوات هذا البناء التي يجب تحريكها في هذا الاتجاه



القمة السيادية لن تصمد اقتصادياً من دون قاعدة تعليمية تُغذيها بالكفاءات ووسط تجاري يُشغلها ويحوّل أبحاثها إلى قيمة اقتصادية فعلية

تطورات مهمة منحت الكويت شيئاً لا تملكه كثير من الدول: طبقة تحتية رقمية وشبكية جاهزة فعلاً، لا مجرد إعلانات نوايا

من تلقاء نفسها.
الطبقة الأولى جاهزة: كويت مركز إقليمي ناشئ لمراكز البيانات... فماذا عن البقية؟

وهنا تجدر الإشارة إلى تطور لافت قد يبدو للوهلة الأولى بعيداً عن نقاش الحوسبة الكمّية، لكنه في الواقع يمسّ جوهر النقاش: الكويت بدأت فعلاً ترسّخ موقعها كمركز إقليمي ناشئ لمراكز البيانات التقليدية. فقد أظهر تقرير صادر عن شركة «داتا سنتر ماب» المتخصصة أن الكويت تضم حالياً خمسة مراكز بيانات ضمن سوق واحدة، وهو حضور لافت مقارنة بحجمها الجغرافي وعدد سكانها، تدعمه استضافتها من كابلي الألياف الضوئية البحرين «فوج» (الرابط الخليجي مع السعودية وقطر والإمارات) و«فلاج» العالمي. كما وقعت الكويت عام 2025، عبر الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (Central Agency for Information Tech- nology – CAIT) والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (Information Technology Regulatory Authority – CITRA)، شراكة استراتيجية مع مايكروسوفت لبناء أول مركز بيانات مدعّم بالذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط، ضمن أهداف رؤية «كويت جديدة 2035» لتعزيز مكانة البلاد كمركز إقليمي رقمي.

هذا التطور مهم لأنه يمنح الكويت شيئاً لا تملكه كثير من دول المنطقة الأصغر حجماً: طبقة تحتية رقمية وشبكية جاهزة فعلاً، لا مجرد إعلانات نوايا. لكنه في الوقت نفسه يكشف حجم الفجوة موضوع هذا المقال بوضوح أكبر؛ فالتقرير الذي وصف مستقبل الحوسبة الكمّية في المنطقة تحدث تحديداً عن «مراكز بيانات هجينة» تجمع الحوسبة



لوظيفة حكومية عامة لا تستثمر تخصصه الدقيق، أو البحث عن فرصة في الخارج — وهي صورة مصغّرة من هجرة الأدمغة — تتكرر في تخصصات علمية دقيقة أخرى في الكويت منذ سنوات.

وحتى إن قررت جهة كويتية استقدام خبرات أجنبية لتعويض هذا النقص — كما فعلت السعودية عبر شراكتها مع Pasqal الفرنسية — فإن الاستقدام وحده، من دون بناء قاعدة محلية موازية، يعيد إنتاج المعضلة ذاتها التي حذّر منها كثيرون في سياق نقل التقنية عموماً: تتحول المنشأة الكمّية إلى «جزيرة معزولة» من الخبرة الأجنبية داخل اقتصاد وطني لم يُعدّ كوادره لفهمها أو صيانتها أو تطويرها لاحقاً، فيبقى القرار التقني والمعرفي في يد الشريك الخارجي لا في يد الدولة المضيفة. **بلا خريجين مؤهلين لا تقوم شركة ناشئة محلية، وبلا شركات ناشئة لا يجد الخريج المؤهل سبباً للبقاء. وهذه الحلقة لا تنكسر**

أثبتت جدواها فعلاً، لكنها لا تبني مستقبل اقتصاد المعرفة الذي تتحدث عنه رؤية «كويت جديدة 2035»؟

حين تلتقي الفجوتان: حلقة مفرغة كويتية

الفجوتان — التعليمية والاستثمارية — لا تعملان بمعزل عن بعضهما، بل تتغذى إحداهما على الأخرى في حلقة مفرغة يمكن رصد ملامحها بوضوح في الكويت تحديداً. فبلا سوق محلي يستوعب خريجاً متخصصاً في الفيزياء الكمّية أو الحوسبة المتقدمة، لا يوجد حافز حقيقي لطالب كويتي موهوب لاختيار هذا المسار الدراسي الصعب أصلاً، خصوصاً في ظل توفر مسارات أكثر ضماناً للوظيفة الحكومية أو القطاع المصرفي. وحتى لو اختار الطالب هذا المسار وابتعث لدراسته في الخارج ضمن برامج البعثات الحكومية، فإن غياب فرص عمل متخصصة محلياً عند عودته يجعله أمام خيارين لا ثالث لهما: الانضمام

(AC)، برنامجه التدريبي الريادي الأول «الحفرة»، حيث تنافست أربعة فرق من الشباب الكويتي بمشارب تطبيقاتية مثل تطبيق لربط المستخدم بفني إصلاح الأعطال المنزلية، ومنصات أخرى للتأجير والتواصل الخدمي. وأعلن المركز عزمه إطلاق برامج متخصصة قريباً في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، ومشروع احتضان أشمل يمتد من ستة أشهر إلى سنة لأصحاب الأفكار الواعدة. وهذا النشاط، رغم أهميته الحقيقية في تنمية مهارات ريادة الأعمال الأساسية لدى الشباب، يؤكد عملياً ما سبق طرحه نظرياً: فحتى أنشط مراكز الاحتضان الكويتية القائمة فعلاً توجّه طاقتها الحالية نحو تطبيقات خدمية سريعة العائد، لا نحو تقنيات عميقة تحتاج أفقاً استثمارياً أطول بكثير. وحتى برامج الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني «الموعودة قريباً» تبقى، بحسب ما أعلن عنها حتى الآن، في طبقة تطبيقاتية تناسب المستخدم أو الشركات، لا في طبقة الأبحاث الأساسية التي يتطلبها أي طموح كمّي مستقبلي.

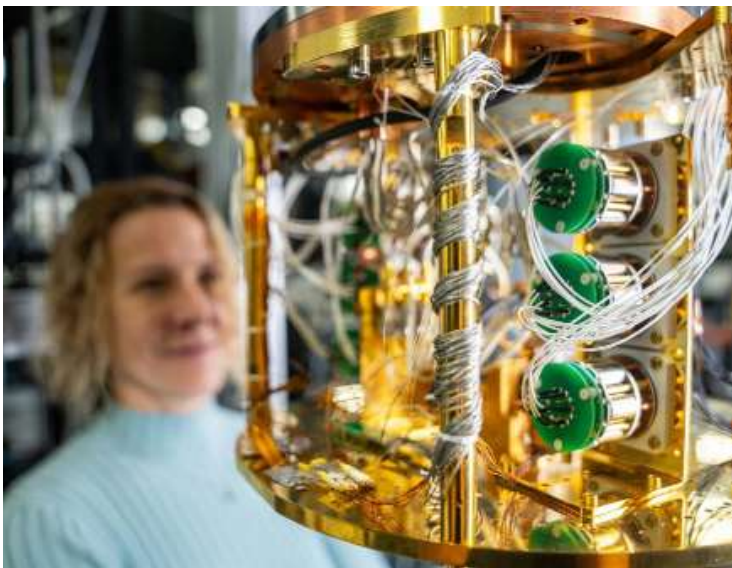
تطبيق لإصلاح الأعطال المنزلية مشروع جيد يستحق الدعم، لكنه ليس حاسوباً كمّياً. والفرق بين الاثنين هو بالضبط الفرق بين رأس مال يبحث عن عائد خلال أشهر، وآخر يقبل الانتظار عقداً كاملاً.

وهنا يظهر سؤال جوهري يستحق أن يُطرح على صناع القرار الاقتصادي في الكويت: هل يمكن لهيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو لصندوق الاستثمارات العامة الكويتي بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار (KIA)، أن يلعب دور «الداعم الأولي الصبور» لأول محفظة استثمارية في التقنيات العميقة، بدل الاكتفاء التاريخي بضح رؤوس الأموال في مشاريع تجارية وعقارية وصناعية تقليدية

أقترح أن نضيف مسار تعميق اختياري داخل مدارس الموهوبين نفسها — مسار متقدم في الفيزياء والرياضيات موازٍ للإثراء الأفقي العام

قد تتحول هذه المنظومة الثلاثية الجديدة من واجهة تعليمية واعدة إلى قناة تغذية فعلية لقاعدة الهرم العلمي

فلسفة مناهج وزارة التربية قائمة على «الإثراء الأفقي» الذي يوسع معارف الطلبة ويعمقها ويربط بين مختلف المجالات الدراسية



«مشروع مدارس الموهوبين»
خطوة أولى ضمن خطة
توسعية تدريجية تستحق
الإشادة بحجمها ومؤسسياتها



(KISR) لا يحتاج «بدءاً من الصفر» أو تأسيس قسم جديد كلياً، بل توسيعاً مدروساً لمسارين قائمين فعلاً ضمن استراتيجيته الحالية

استقطاب الشركات للاستثمار في الأبحاث المحلية يخلق ملكية فكرية وشركات ناشئة وفرص عمل عالية القيمة

القطاع المصرفي الذي يملك فوائض سيولة ضخمة، أم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بحكم تخصصها التاريخي؟

دروس من نجاح آخر: حين توفرت السوق، جاءت الشركات

المفارقة أن الكويت ليست عاجزة بطبيعتها عن إنتاج شركات ناشئة تقنية ناجحة؛ فقطاع التطبيقات المالية والتجارة الإلكترونية الكويتي شهد خلال العقد الأخير نمواً ملحوظاً، بدعم من جهات مثل الشركة الوطنية لتنمية المشاريع التقنية (Nation-NTEC) والحاضنات الجامعية وبعض البنوك المحلية التي أطلقت أذرعاً استثمارية لدعم التقنية المالية. النجاح هنا لم يأت من فراغ، بل لأن السوق المحلي والإقليمي وفر طلباً فورياً وعائداً تجارياً واضحاً خلال سنوات قليلة — وهو بالضبط الشرط الغائب في حالة الحوسبة الكمّية. هذا يعني أن المشكلة ليست في قدرة رواد الأعمال الكويتيين على الابتكار، بل في طبيعة القطاع نفسه: التقنيات العميقة تحتاج نوعاً مختلفاً تماماً من التمويل، أطول أمداً وأكثر تحملاً للمخاطرة، لا يمكن أن يأتي من صناديق رأس المال الجريء التقليدية التي تبحث عن خروج (Exit) خلال خمس سنوات. ولهذا فإن غياب شركات ناشئة كمّية كويتية ليس فشلاً في ريادة الأعمال المحلية، بل غياب أداة تمويلية مختلفة كلياً لم تُبن بعد — وهذا بالضبط ما تحاول رؤية «كويت جديدة 2035» معالجته حين تتحدث عن تنويع الاقتصاد وبناء قطاع خاص فاعل في المعرفة، لكن الخطاب العام لهذه الرؤية لا يزال بعيداً عن ترجمته إلى أدوات تمويل متخصصة بهذا العمق.

الكويت لا تفتقر إلى رواد الأعمال، بل تفتقر إلى الأداة المالية القادرة على انتظار عقد كامل قبل أن ترى عائداً.

بادرة وأعدة... حين تكون الأدوات موجودة فعلاً

والمُبشّر أن بعض لبنات هذا الحل ليست افتراضية، بل قائمة بالفعل على أرض الواقع، وإن احتاجت إعادة توجيه نحو التخصصات العميقة تحديداً. ففي أبريل



إلى جانب مجالين تحديداً يستحقان وقفة: تكنولوجيا النانو، وتكنولوجيا المعلومات. فهذان المجالان تحديداً هما الأقرب علمياً ومؤسسياً لاستيعاب مدخل تدريجي نحو الحوسبة الكمّية، إذ تشترك تكنولوجيا النانو مع الفيزياء الكمّية في الأساس النظري نفسه (سلوك المادة عند المقاييس دون الذرية)، بينما توفر أقسام تكنولوجيا المعلومات القائمة فعلاً بنية بحثية جاهزة لاستيعاب باحثين في الخوارزميات الهجينة والحوسبة المتقدمة. أي أن المعهد لا يحتاج «بدءاً من الصفر» أو تأسيس قسم جديد كلياً، بل توسيعاً مدروساً لمسارين قائمين فعلاً ضمن استراتيجيته الحالية — وهي نقطة انطلاق أوفر تكلفة وأسرع تنفيذاً من انتظار مبادرة سيادية كبرى منفصلة. فبينما تتحرك الرياض وأبوظبي بمنطقة «المشروع السيادي الكبير» الذي يجمع شركة طاقة عملاقة أو صندوقاً سيادياً ضخماً مع شريك تقني عالمي في صفقة واحدة معلنة، يظل النموذج الكويتي حتى اليوم أقرب إلى مؤسسات متفرقة تعمل كل منها في مسارها الخاص من دون مظلة استراتيجية موحدة تحدد بوضوح: من يقود ملف التقنيات العميقة في الكويت؟ وهل هو من اختصاص وزارة التربية والتعليم العالي، أم الهيئة العامة للاستثمار، أم

لماذا تبدو الكويت أبداً من جيرانها في هذا الملف؟

لا يعني هذا أن الكويت متأخرة عن كل ما يجري في الخليج، فهي تمتلك ركائز حقيقية: معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) الذي راكم خبرة تقنية تطبيقية في الطاقة والبيئة يمكن البناء عليها، وجامعة الكويت التي تمتلك كوادراً أكاديمياً في الفيزياء والرياضيات قادرة على تطوير برامج تأسيسية لو توفر لها الدعم والتمويل المناسبان، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي تملك تجربة عقود في تمويل البحث العلمي التطبيقي. لكن الفارق الحقيقي بين الكويت والسعودية والإمارات في هذا الملف تحديداً ليس نقص الإمكانيات، بل غياب قرار واضح يربط هذه المؤسسات الثلاث ببعضها ضمن استراتيجية معلنة للتقنيات العميقة، كما فعلت أبوظبي حين جمعت البحث والتمويل والتطبيق الصناعي تحت مظلة معهد الابتكار التكنولوجي الواحدة. والمتفحص لبرامج معهد الكويت للأبحاث العلمية البحثية (KISR) المعلنه حالياً يجد أنها تغطي مجالات متنوعة: البترول والبتروكيماويات، والطاقة والبناء، والمياه، والبيئة والعلوم الحياتية، وموارد الغذاء، والاقتصاد، وتطبيقات الطاقة النووية —

التقليدية والذكاء الاصطناعي والحوسبة فائقة الأداء مع معالجات كمّية متخصصة، باعتبارها البنية التحتية الجديدة المطلوبة مستقبلاً. والكويت اليوم تبني بثبات الطبقة الأولى فقط من هذه المعادلة — الاستضافة التقليدية والذكاء الاصطناعي التطبيقي — من دون أي إشارة حتى الآن إلى إدراج مكون كمّي أو خطة لدمجه لاحقاً، كما فعلت السعودية عبر أرامكو أو الإمارات عبر معهد الابتكار التكنولوجي.

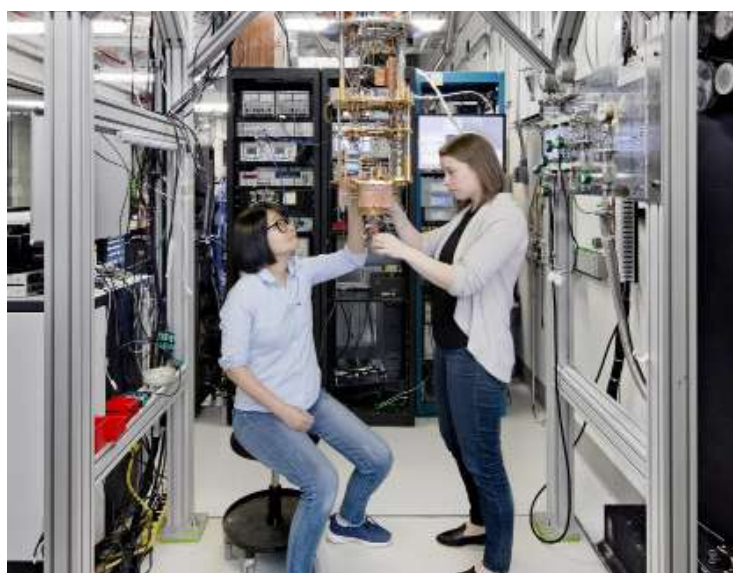
مركز بيانات بلا مكون كمّي هو استضافة، لا سيادة معرفية. والفارق بين الاثنين هو بالضبط ما يحدده وجود العلماء والشركات القادرين على استثمار البنية بعد إنشائها.

والخطر هنا ليس تقنياً بل اقتصادياً بحثاً: فبنية رقمية قوية من دون قاعدة علمية محلية وسوق ريادة أعمال في التقنيات العميقة، تجعل الكويت مرشحة لأن تتحول إلى «محطة استضافة إقليمية» تدّر عائداً من تأجير مساحات وطاقة حوسبة لشركات عالمية، بدل أن تتحول إلى مركز إنتاج معرفة يستقطب هذه الشركات للاستثمار في أبحاثها محلياً. والفارق بين النموذجين جوهري من الناحية الاقتصادية: الأول يخلق وظائف تشغيل وصيانة محدودة العدد ومتوسطة الأجر، بينما الثاني يخلق ملكية فكرية وشركات ناشئة وفرص عمل عالية القيمة — وهو بالضبط ما ناقشته الأقسام السابقة من هذا المقال حول فجوتي التعليم والتمويل.

لذلك فإن شراكة مايكروسوفت واستثمارات الاتصال البحري، رغم أهميتها، تمثل فرصة لا نتيجة نهائية. فإذا اقترنت هذه الطبقة التحتية الجاهزة فعلياً بإصلاح تعليمي يُخرّج فيزيائيين ورياضيين مؤهلين، وبأداة تمويل صبورة تدعم أول شركة ناشئة كويتية في التقنيات العميقة، فقد تتحول الكويت من «مضيف إقليمي» إلى فاعل حقيقي في هذا المجال. أما إذا بقيت البنية التحتية وحدها في الواجهة من دون هذين الشرطين، فستظل الكويت — رغم كابلاتها البحرية ومراكز بياناتها الخمسة — تبني طابقاً أرضياً فاخراً لعمارة لا يوجد من يسكن طوابقها العليا.

العائد التجاري للحوسبة الكمية يحتاج تمويلاً «صبوراً» غالباً ما توفره فقط الدولة أو الصناديق السيادية الكبرى

استقدام معلمين أكفاء حلاً عملياً وضرورياً لسد النقص الآتي، ولكن لا يعالج السبب الجذري



سبة الطلاب الذين يواصلون تخصصات الفيزياء أو الرياضيات البحتة في الجامعة محدودة مقارنة بالتخصصات الإدارية والهندسية التطبيقية

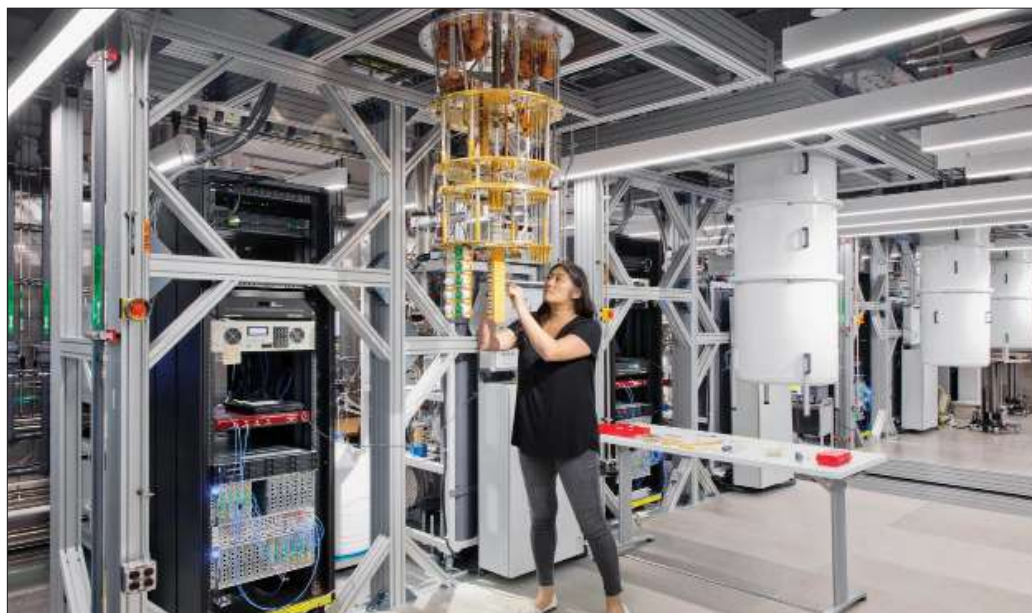
القائمين فعلاً داخل المعهد ليشملا مدخلًا بحثياً في الحوسبة الكمية، بدل تأسيس مسار جديد كلياً من الصفر.

• دراسة تخصيص نافذة تمويل «صبورة» ضمن الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو عبر شراكة مع الهيئة العامة للاستثمار، موجهة تحديداً للشركات الناشئة في التطبيقات الهجينة القريبة الأجل (التحسين الرياضي، محاكاة المواء) لا الأجهزة نفسها، بما يمنحها فرصة عائد تجاري أقرب من الحوسبة الكمية الخام.

• إضافة مسار تعميق اختياري في الفيزياء والرياضيات المتقدمة داخل مدارس الموهوبين الجديدة، مواز لمنهجها الإثرائي الأفقي العام، بالشراكة مع مركز حمد عبدالعزيز الصقر (Al-Saqr Cen-ter) ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع (STEM Racing) «ستيم ريسنج» ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS)، تُقاس نتائجه بعدد الطلبة المستمرين فعلياً في مسار علمي دقيق بعد خمس سنوات، لا بعدد المقبولين في مدارس الموهوبين نفسها.

خاتمة: القمة ترتفع... فمن يحمل عبء بنائها؟

القمة السيادية مهما ارتفعت وبرقت إعلامياً، لن تصمد اقتصادياً من دون قاعدة تعليمية تُغذيها بالكفاءات ووسط تجاري يُشغلها ويحوّل أبحاثها إلى قيمة اقتصادية فعلية. والكويت، التي تمتلك تاريخياً أدوات هذا البناء أكثر من كثير من جيرانها، أمام فرصة حقيقية لتفادي تكرار خطأ «التخصص القفزي» الذي وقعت فيه سياسات تعليمية أخرى في المنطقة، ولتفادي الاكتفاء باستقدام تقنية جاهزة من دون بناء من يفهمها ويطورها محلياً. فالسؤال الحقيقي الذي يجب أن يشغل صانع القرار الكويتي اليوم ليس: متى ستمتلك الكويت حاسوباً كمياً؟ بل: هل يوجد اليوم طالب ثانوية كويتي يحب الفيزياء ويجد من يشجعه على خوض هذا المسار الصعب؟ وهل يوجد رائد أعمال كويتي بفكرة كمية واحدة يجد من يمولها قبل أن يضطر للبحث عن هذا التمويل خارج حدود بلده؟ فمن دون إجابة صادقة عن هذين السؤالين، ستبقى كل الحواسيب الكمية التي يشتريها الخليج — مهما بلغت قوتها الحاسوبية — عاجزة عن حل المعادلة الأصعب: كيف تبني دولة صغيرة اقتصاد معرفة مستداماً، لا واجهة تقنية عابرة؟



الأفقي العام، بالشراكة مع مركز صباح الأحمد ومركز الصقر ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي — فقد تتحول هذه المنظومة الثلاثية الجديدة من واجهة تعليمية واعدة إلى قناة تغذية فعلية لقاعدة الهرم العلمي الذي ناقشناه سابقاً. والأهم أن هذه الأمثلة الثلاثة تثبت أن غياب التنسيق المؤسسي في الكويت ليس غياباً كاملاً للأدوات، بل غياباً لربط الأدوات القائمة فعلاً بهدف استراتيجي محدد يتجاوز الإثراء العام إلى بناء كفاءات في التخصصات العميقة تحديداً.

خارطة طريق كويتية: هرم لـ عمودان منفصلان

سد هاتين الفجوتين لن يتحقق بمبادرة إعلامية معزولة أو مؤتمر واحد، بل يحتاج مقاربة متكاملة تربط طرفي الهرم ببعضهما من البداية:

• ربط برامج البعثات الحكومية الكويتية بمسارات علوم أساسية محددة (فيزياء، رياضيات تطبيقية، هندسة كهربائية) بدل الاكتفاء بدعم أي طالب يختار مسمى «حوسبة كمية» دراسياً من دون تأسيس علمي كافٍ قبله.

• إدراج شرط العودة للتدريس أو البحث في تخصصات الرياضيات والفيزياء والكيمياء ضمن حوافز بعثات وزارة التربية، باعتبارها «تخصصات نادرة» رسمياً، بما يخفف الاعتماد طويل الأجل على استقدام الكوادر غير الكويتية لتغطية العجز الحاد فيها.

• تكليف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بإطلاق برنامج بحثي متخصص في التقنيات العميقة (وليس فقط الذكاء الاصطناعي التطبيقي)، بالشراكة مع جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية — وتحديداً عبر توسيع مساري تكنولوجيا النانو وتكنولوجيا المعلومات

بالذات نقطة تستحق نقاشاً نقدياً ببناءً: فوزارة التربية تصف فلسفة مناهجها بأنها قائمة على «الإثراء الأفقي» الذي يوسّع معارف الطالب ويعمقها ويربط بين مختلف المجالات الدراسية — لا على التعميق الرأسي في تخصص علمي دقيق واحد. واختبارات الكشف عن الموهبة نفسها مضممة لقياس القدرات العقلية العامة، لا التفوق التخصصي في الفيزياء أو الرياضيات تحديداً. وهذا يعني أن مدارس الموهوبين، كما ضُممت حتى الآن، تبني «موهوبين عمومًا» أكثر مما تبني «فيزيائيين واعديين» أو «رياضيين موهوبين» تحديداً — وهو الفارق الدقيق بين إثراء أفقي يخدم كل الطلبة، وتعميق رأسي هو تحديداً ما يحتاجه أي طموح مستقبلي في الحوسبة الكمية أو التقنيات العميقة.

موهوب عمومًا ليس بالضرورة فيزيائياً واعدًا. والفارق بين الإثراء الأفقي والتعميق الرأسي هو بالضبط ما يحدد إن كانت مدارس الموهوبين قاعدة علمية أم واجهة تعليمية عامة.

هذه المدارس الثلاثة معاً — مركز حمد عبدالعزيز الصقر، ومركز صباح الأحمد، ومدارس الموهوبين الجديدة — تثبت أن الكويت لا تفتقر إلى منصات فعلية للعمل مع الطلبة الموهوبين في المرحلة الثانوية، بل تفتقر إلى ربط هذه المنصات القائمة تحديداً بمسار علمي متصل نحو الفيزياء والرياضيات المتقدمة والتقنيات العميقة، بدل أن تبقى برامج معزولة أو مناهج إثرائية عامة تقيس نجاحها بعدد المشاركين أو المقبولين لا بعمق التخصص العلمي الذي تنتجه. فلو أضيف مسار تعميق اختياري داخل مدارس الموهوبين نفسها — مسار متقدم في الفيزياء والرياضيات مواز للإثراء

2026، وقّع مركز حمد عبدالعزيز الصقر للتقنية والابتكار (Hamad Abdulaziz Al-Saqr Center for Technology and Innovation) اتفاقية تفاهم مع جمعية إنجاز الكويت (INJAZ Kuwait)، تتضمن تطوير المركز منصة إلكترونية متكاملة لإدارة التسجيل في الدورات التدريبية، مقابل استفادته من شبكة علاقات الجمعية الواسعة مع الجامعات والمدارس التي ينتها على مدى سنوات طويلة من العمل التدريبي والتطوعي. ومثال آخر أكثر التصاقاً بجوهر الفجوة التعليمية تحديداً: أعلن مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع (Sabah Al-Ahmad Center for Giftedness and Creativity)، وهو أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) نفسها، فتح باب التسجيل في تدريبات مؤهلة لمسابقة وطنية باسم «ستيم ريسنج» (STEM Racing)، يطبق فيها الطلبة مبادئ الديناميكا الهوائية والميكانيكا والتصنيع في تصميم وبناء سيارات سباق عالية الأداء، باستخدام أدوات هندسية متقدمة كالتصميم بمساعدة الحاسوب وديناميكا الموائع الحسابية والتصنيع بالحاسب الآلي والطباعة ثلاثية الأبعاد. البرنامج موجه تحديداً لطلبة الصفوف التاسع والحادي عشر في المدارس الحكومية والخاصة ممن يُظهرون شغفاً أو تميزاً علمياً أو هندسياً، ويؤهل الفائزين لتمثيل الكويت في النهائيات العالمية للمسابقة في سنغافورة.

والأبرز من هذا كله، مؤسسياً وحجماً، أن وزارة التربية أعلنت في أغسطس 2026 إطلاق «مشروع مدارس الموهوبين» للعام الدراسي 2026/2027، بوصفه خطوة أولى ضمن خطة توسعية تدريجية، المشروع ينشئ مدرستين مستقلتين متخصصتين (للبنين والبنات) في منطقة غرب عبدالله المبارك التعليمية، تُعنى حصرياً برعاية الطلبة الموهوبين من كل مناطق الكويت التعليمية، عبر ترشيح إلكتروني من خلال منصة «موهوب»، واختبارات كشف عن الموهبة تقيس القدرة العقلية العامة والتفكير الإبداعي والتحليلي وحل المشكلات وفق نماذج عالمية معتمدة، ثم مقابلة شخصية. وتوفر المدرستان مناهج إثرائية ومختبرات وورشاً متخصصة، مع كوادر تعليمية تختار بمعايير دقيقة تشمل التميز الأكاديمي والخبرة في التعامل مع خصائص الطلبة الموهوبين.

وهذه خطوة تستحق الإشادة بحجمها ومؤسسياتها؛ فهي أول مرة تخصص فيها الكويت مدرستين حكوميتين كاملتين، لا مجرد برنامج أو مسابقة موسمية، لرعاية الموهوبين. لكنها تحمل في تفاصيلها

دراسة الجدوى: الورقة التي يتجاهلها أصحاب المشاريع ويندمون لاحقاً

بقلم/ الخبير العقاري – أحمد الفرج



في كل ورشة عمل أو لقاء مع أصحاب المشاريع، أ طرح السؤال ذاته منذ سنوات: كم منكم أعد دراسة جدوى حقيقية قبل إطلاق مشروعه؟ الأيدي التي ترتفع لا تتجاوز العُشر — وأحياناً لا ترتفع أبداً على الإطلاق. ثم أ طرح السؤال الثاني: كم منكم يعاني اليوم من أزمة في مشروعه؟ نصف الأيدي ترتفع هذه المرة.

والعلاقة بين الإجابتين ليست مصادفة ولا تزامناً عرضياً. في أغلب الأحيان، من لم يُعد دراسة جدوى في البداية هو من يبحث عن مخرج من أزمة لاحقاً — أزمة كان يمكن تجنبها أو التخفيف من حدتها لو أن الأسئلة الصحيحة طُرحت في الوقت المناسب، قبل أن يُوقَّع أول عقد ويُدفع أول دينار ويُفتتح أول باب.

لكن المشكلة لا تكمن فقط في غياب دراسة الجدوى — بل في سوء فهم ما هي دراسة الجدوى أصلاً وما الغرض الحقيقي منها. كثيرون يعتقدون أنهم أعدوا دراسة جدوى حين ملأوا جدول إكسل ببعض الأرقام المتفائلة، وكتبوا ملخصاً احترافي الشكل أرسلوه للبنك للحصول على التمويل. هذه ليست دراسة جدوى — بل هي أمنيات مُنسقة على ورق، مزينة بخطوط وجداول تُوهم بالدقة دون أن تُقدِّم تحليلاً حقيقياً يمكن الوثوق به.

في هذا المقال، لن أتحدث عن دراسة الجدوى كأداة إدارية نظرية — بل سأأخذكم معي إلى الواقع الذي أعيشه يومياً مع أصحاب المشاريع: قصص نجاح بدأت بجدوى صادقة، وقصص فشل كانت مكتوبة منذ اليوم الأول لأن أحداً لم يتجرأ على طرح الأسئلة الصعبة قبل الإطلاق.

دراسة الجدوى: ما هي فعلاً وما ليست؟

قبل الخوض في التفاصيل، لا بد من تحديد المفهوم بدقة — لأن الخلط حول ما تعنيه دراسة الجدوى هو جزء من المشكلة. دراسة الجدوى الحقيقية ليست وثيقة تُعد لإقناع الآخرين — المستثمرين أو البنوك أو الشركاء. وظيفتها الأساسية ليست إثبات أن مشروعك سينجح، بل اختبار ما إذا كان يستحق أن تُخاطر به أصلاً. وهذا الفرق الجوهرى يُحدد كيف تُعد الدراسة وما النتائج التي تخرج منها.

من يُعد دراسة الجدوى بنية «إثبات النجاح» يُحضّر حججاً لا لتحليل. يبدأ بالنتيجة التي يريد ثم يبحث عن الأرقام التي تُثبتها. هذا النهج يُنتج وثائق مُقنعة الشكل فارغة المحتوى — وأصحابها يُفاجأون حين يكتشفون أن الواقع لا يُشبه ما كتبوه. أما من يُعدها بنية «اختبار الفكرة»، فإنه يُخضع مشروعه للنقد الصارم قبل أن يُخضعه للسوق. يسأل نفسه الأسئلة التي يخشاها لأنه يعلم أن إجاباتها قد تُقلب خطته رأساً على عقب. وهذه الشجاعة على مواجهة الحقيقة المبكرة هي بالضبط ما يُميز المستثمر الناجح عن المستثمر المتحمس الذي يتعلم من أخطائه على حساب رأس ماله.

دراسة الجدوى الحقيقية تُجيب على ستة أسئلة جوهرية لا يمكن تجاوزها:

- 1- هل السوق بحاجة إلى مشروعى أصلاً؟
- 2- من هو زبوني المستهدف بالضبط؟
- 3- ما حجم المنافسة الحقيقية لا المتخيلة؟
- 4- ما التكاليف الكاملة التي سأتكبدها بما فيها المخفية؟
- 5- متى سأصل إلى نقطة التعادل وهل أملك السيولة للوصول إليها؟
- 6- وما الذي يمكن أن يفشل هذا المشروع وكيف أستعد له؟

الخطأ الأول والنشد خطراً: فخ التفاؤل المبالغ فيه

علم الاقتصاد السلوكي وثق ظاهرة يسميها «تحيز التفاؤل» — الميل الطبيعي للإنسان إلى المبالغة في تقدير احتمالية نجاحه وتقليل احتمالية فشله عند اتخاذ قرارات تخصه شخصياً. هذا التحيز ليس ضعفاً في الشخصية — بل هو سمة نفسية إنسانية موثقة تُصيب المبدعين والمستثمرين والرياديين على حد سواء. في عالم المشاريع التجارية، هذا التحيز يظهر بأشكال متكررة تُكلف أصحاب المشاريع ملايين الدنانير كل عام.

المبالغة في تقدير الإيرادات

المطعم الذي يُقدّر صاحبه أنه سيستقبل 200 زبون يومياً من الأسبوع الأول لا يستقبل في الواقع سوى 30 إلى 50 في الأشهر الثلاثة الأولى — وهذا ليس بالضرورة علامة فشل، بل هو السير الطبيعي لأي مطعم جديد. الناس لا يُجربون الجديد بالسرعة التي يتوقعها صاحبه. يحتاجون إلى توصيات من أشخاص يثقون بهم، ومرات تجريب متعددة قبل أن يصبحوا زبائن دائمين، ووقتاً لتشكّل الصورة الذهنية عن المكان في وعيهم. المشكلة الكارثية أن خطة التمويل تُبنى في الغالب على إيرادات الشهر الأول المتخيلة لا على الشهر الأول الواقعي — مما يُؤدي إلى نقص حاد في السيولة

يُضرب المشروع قبل أن يُتاح له الوقت ليثبت نفسه ويكتسب قاعدة زبائنه.

التقليل من التكاليف الظاهرة والخفية

المحل الذي يُقدّر صاحبه أن تكاليف تشغيله الشهرية ستبلغ ألف دينار يكتشف لاحقاً أنها تتجاوز الثلاثة آلاف. لماذا هذا الفارق الكبير؟ لأن التقدير الأولي شمل الإيجار والرواتب والكهرباء — وهي التكاليف الظاهرة. لكنه أغفل عشرات البنود الأخرى: تكاليف الصيانة الدورية للمعدات والتجهيزات، ورسوم التراخيص والتصاريح السنوية، وتكاليف التأمين على المحل والبضاعة، وهدر المخزون الذي يتجاوز في قطاع المطاعم 15 إلى 25 بالمئة في المرحلة الأولى، ورسوم الاتصالات والإنترنت والخدمات، وتكاليف التسويق والإعلان التي يُهملها كثيرون، وتكاليف التدريب والتعيين حين يغادر موظف، والمصاريف الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بها لكن يمكن تخصيص احتياطي لها.

كل واحدة من هذه البنود تبدو صغيرة منفردة — لكنها مجتمعة تُشكّل فجوة ضخمة بين التكلفة المُقدّرة والتكلفة الفعلية، وهي الفجوة التي تبتلع السيولة وتُغرق المشاريع بصمت.

إهمال دورة التدفق النقدي

حتى المشروع الرابع على الورق يمكن أن يُغلق بسبب سوء إدارة التدفق النقدي. صاحب المشروع يرى الأرباح الشهرية في الجدول ولا يرى الفجوات الزمنية بين متى يدفع ومتى يتقاضى. مطعم يشتري مواد الخام نقداً لكنه يُقدِّم المجموعات خدمة بالأجل — يُحقق أرباحاً لكنه يعاني من ضائقة سيولة تُجبره على التقصير في المدفوعات وتضغط عليه من جهات متعددة. فهم دورة التدفق النقدي وإدارتها باحتراف هو ما يُميز المشروع الذي ينمو عن المشروع الذي يُحقق أرباحاً ثم يُغلق.

الخطأ الثاني: سيناريو واحد في عالم متعدد الاحتمالات

الشركة التي تبني على سيناريو واحد هي الشركة التي تنهار عند أول منعطف غير متوقع.

هذه ليست مبالغة بلاغية — بل هي الدرس الأكثر تكراراً في قصص الفشل التجاري التي رصدتها خلال مسيرة طويلة في هذا المجال. أصحاب المشاريع الذين بنوا خططهم على توقع واحد وجدوا أنفسهم عاجزين عن الاستجابة حين اختلف الواقع عن التوقع — لا لأنهم غير أكفاء بل لأنهم لم يُعدوا أنفسهم ذهنياً ومالياً لأي احتمال آخر. الصدمة النفسية لرؤية الأرقام تخالف التوقعات تدفع كثيرين إلى قرارات ذعر تُضر أكثر مما تُفيد.

دراسة الجدوى الاحترافية لا تُعدّ سيناريو واحداً بل ثلاثة متكاملة:

السيناريو المتفائل: ماذا لو سارت الأمور أفضل من المتوقع وجاءت الإيرادات بنسبة 130% من التوقعات؟ كيف ستستثمر هذا النجاح المبكر؟ هل مشروعك مُصمَّم لاستيعاب نمو سريع أم سيعاني من عنق الزجاجة التشغيلي؟ كثير من المشاريع تُغلق لأن نجاحها جاء أسرع من قدرتها على الاستيعاب.

السيناريو الوسط: ماذا لو جاءت الإيرادات وفق التوقعات الواقعية المحافظة؟ هذا هو السيناريو الذي يجب أن تبني عليه خطتك التمويلية الأساسية وتُحدد وفقه احتياجاتك من السيولة وتوقيت الوصول إلى نقطة التعادل.

السيناريو المتشائم: ماذا لو جاءت الإيرادات بنصف ما تتوقع في السنة الأولى؟ هل مشروعك قادر على الصمود ستة أشهر أو سنة كاملة بهذه الإيرادات المخفضة؟ إن كانت الإجابة لا، فأنت

تحتاج إلى إعادة النظر في هيكل التمويل أو تعديل حجم المشروع أو تقليص التكاليف الثابتة قبل الإطلاق. هذا السيناريو هو الأهم في دراسة الجدوى لأنه يُحدد ما إذا كان مشروعك قادراً على الصمود حتى ينضج.

العودة إلى السؤال الذي أ طرحه في كل ورشة عمل: كم منكم أعد دراسة جدوى حقيقية قبل إطلاق مشروعه؟

الأيدي التي ترتفع لا تتجاوز العُشر. لكن حين تسأل من ينجح من أصحاب المشاريع — من لديه مشروع يكبر ويتوسع ويصمد أمام المتغيرات ولا يذوب عند أول أزمة — ستجد أن نسبة كبيرة منهم أعدوا دراسة جدوى حقيقية أو أجروا على الأقل تفكيراً منهجياً مماثلاً لها قبل انطلاقتهم.

دراسة الجدوى لا تضمن نجاح مشروعك — السوق لا أحد يضمنه. لكنها تُعطيك شياً أ ثمن من الضمان: تُعطيك وضوحاً لا يمكن شراؤه بثمن آخر. وضوحاً بشأن ما تُقدم عليه وما المخاطر التي تتحملها وما الذي يجب أن يحدث لكي ينجح مشروعك وما الذي يجب أن يحدث لكي يفشل.

ومن يعرف كيف يفشل مشروعك قبل أن يُطلقه يملك ميزة لا يملكها من يكتشف ذلك بعد الإطلاق — ميزة أن يتجنب الفشل أو يُقلّل من أثره أو على الأقل يخرج منه بخسارة أقل وتجربة أعمق. الجدوى ليست ورقة تُعد للبنك ثم تُطوى في الدرج — بل هي مرآة تُعدّ لنفسك وتُقيها أمامك طوال رحلة مشروعك. ومن يُحسن النظر فيها قبل أن يُوقَّع يُوفر على نفسه سنوات من الندم على قرارات كان بإمكانه تجنبها.

«دراسة الجدوى لا تمنعك من الفشل — لكنها تمنعك من الفشل بأسباب كان يمكن معرفتها مسبقاً. وهذا الفرق يستحق كل ما تكلفه من وقت وجهد ومال..»

لو جاءت الإيرادات بنصف ما تتوقع في السنة الأولى؟ هل مشروعك قادر على الصمود ستة أشهر أو سنة كاملة بهذه الإيرادات المخفضة؟ إن كانت الإجابة لا، فأنت تحتاج إلى إعادة النظر في هيكل التمويل أو تعديل حجم المشروع أو تقليص التكاليف الثابتة قبل الإطلاق. هذا السيناريو هو الأهم في دراسة الجدوى لأنه يُحدد ما إذا كان مشروعك قادراً على الصمود حتى ينضج.

قبل سنوات، دخل مشروع في السوق الكويتي بثلاثة فروع دفعة واحدة بناءً على خطة متفائلة اعتمدت على سيناريو واحد. جاءت مبيعات الأشهر الأولى دون التوقعات في جميع الفروع الثلاثة. الضغط التشغيلي والتمويلي لثلاثة فروع في آن واحد كان فوق ما يتحمله المشروع في مرحلته الأولى. لو كانت الخطة تضمنت سيناريو متشائماً، لكان القرار فرعاً واحداً للبداية ثم التوسع حين تتأكد المعادلة — وهو القرار السذي نفذه لاحقاً بعد أن دفع ثمن التجربة المكلفة.

مكونات دراسة الجدوى الاحترافية: المراحل الست

دراسة الجدوى الحقيقية ليست نموذجاً جاهزاً تملأ فراغاته — بل هي عملية تفكير منهجية تمر بست مراحل متتالية، كل مرحلة تبني على ما سبقها وتُثقي الضوء على ما يليها.

المرحلة الأولى: دراسة السوق والطلب الحقيقي

هذه المرحلة تأتي أولاً لأنها الأساس — وإن أثبتت أن الطلب غير كافٍ أو السوق مشبع، فلا داعي للمضي في بقية الدراسة. دراسة السوق الحقيقية لا تعتمد على الانطباع العام ومشاهدة ما حولك — بل على بيانات يمكن قياسها وتوثيقها:

حجم السوق المستهدف: كم عدد الأشخاص في منطقتك



أصلًا خمسة محلات مشابهة — وأن حجم الطلب الفعلي لا يُسوِّغ محلًّا سادسًا بنفس النموذج التقليدي.

لكن الدراسة لم تقتصر على تشخيص المشكلة — بل كشفت أيضاً عن فجوة حقيقية في السوق: لا يوجد في المنطقة محل متخصص في إصلاح الأجهزة الاحترافية والكاميرات المحترفة والمعدات المكتبية الدقيقة. غيّر صاحبه تخصصه بناءً على ما كشفته الدراسة، وبنى نموذجاً مختلفاً يُلبّي حاجة غير مُلبّاة. بعد ثلاث سنوات يعمل بكامل طاقته ويرفض طلبات لعدم قدرته على الاستيعاب. الجدوى لم تُعطه فقط ضوءاً أخضر أو أحمر — بل أعادت تشكيل الفكرة ذاتها لتكون أكثر قدرة على النجاح.

القصة الثالثة: الجدوى التي أنقذت رأس المال

امرأة في الأربعين كانت تعزّم فتح استوديو تصوير متخصص في منطقة راقية. الميزانية المخصصة كانت 120 ألف دينار. حين طلبت دراسة جدوى محترفة اكتشفنا معاً أن منطقتها المستهدفة تضم بالفعل أربعة استوديوهات متقاربة، وأن الطلب على استوديو تصوير تقليدي في المنطقة يترجع لصالح خيارات الاستوديو المتنقل والتصوير في الهواء الطلق. قررت عدم التنفيذ وحفظت 120 ألف دينار من رأس مالها. بعد سنة، استثمرت جزءاً من هذا المبلغ في نموذج مختلف تماماً — خدمة تصوير متنقلة بتكاليف ثابتة أقل بكثير وهامش ربح أعلى.

الجدوى لم تُخبرها فقط «لا تفعلي هذا» — بل أعطتها البيانات التي مكّنتها من اتخاذ قرار أفضل بثقة.

دراسة الجدوى في القطاع العقاري التجاري: نقطة العمى الأكثر تكلفة

في مجال عملي — العقارات التجارية — أرى نقطة عمى متكررة تُكبّد المستثمرين خسائر كبيرة وأحياناً كارثية: إغفال الجدوى الاقتصادية للموقع قبل توقيع عقد الإيجار أو الاستحواذ على الخلو.

كثيرون يختارون الموقع التجاري بناءً على معايير ظاهرية — «الموقع حلو»، «المرور كثيف»، «المنطقة معروفة» — دون أن يُجروا أي تحليل لما إذا كان هذا الموقع يُحقّق المعادلة الاقتصادية لنشاطهم تحديداً. الموقع الذي يصلح لمطعم عائلي لا يصلح بالضرورة لمحل تجزئة متخصصة. والمرور الكثيف ليس كله مرور زبائن — قد يكون مروراً عابراً من سكان يتوجهون إلى وجهات أخرى ولا يتوقفون.

دراسة جدوى الموقع التجاري تشمل تحديداً: تحليل الحركة البشرية في أوقات مختلفة من اليوم والأسبوع وتحديد من هم الناس الذين يمرّون فعلاً وهل يتباطئون مع شريحتك، وحساب نسبة الإيجار المطلوب من الإيرادات المتوقعة الواقعية — فإن تجاوزت 15 بالمئة دخلت منطقة خطر، وإن تجاوزت 25 بالمئة فأنت تبني على رمال متحركة، وتقييم الخلو إن وُجد وفق معدل الاسترداد الذي لا يجب أن يتجاوز خمس سنوات من صافي الربح الموقّ.

الجدوى والعقار: صلة لا يُدركها كثيرون

ثمة علاقة وثيقة بين دراسة الجدوى وقرارات العقارات التجارية لا يُدركها كثيرون إلا بعد أن يدفعوا ثمنها.

حين تُعد دراسة جدوى حقيقية قبل اختيار موقعك، تصبح قادراً على تحديد المنطقة الجغرافية المثلى لشريحتك المستهدفة بناءً على بيانات لا انطباعات، وتحديد الحجم المناسب للمساحة التجارية وفق إيراداتك المتوقعة الواقعية بدلاً من استئجار أكبر مما تحتاج، وتحديد الحد الأقصى للإيجار والخلو الذي يبقى مشروعك معه مجدياً — وهذا الحد يُصبح خطأ أحمر في مفاوضاتك لا رقماً تتمنى ألا يتجاوزه البائع.

بكلمات أخرى: دراسة الجدوى هي التي تُعطيك القوة التفاوضية الحقيقية في سوق العقارات التجارية. حين تعرف بالأرقام ما هو الحد الأقصى للإيجار الذي يَبْقَى مشروعك مجدياً، لا تستطيع أي عملية إقناع أن تدفعك لتجاوزه — لأنك لا تُفاوض على رأي بل على حقيقة رياضية.

الخلاصة: الجدوى ليست ترفاً — هي التأمين الوحيد على استثمارك

المتغيرات الأكثر تأثيراً على مشروعك ويُعدّ خطأً للتعامل مع كل منها.

المخاطر الداخلية تشمل: غياب شخص محوري في الفريق، وتراجع جودة المنتج، وأزمات في إدارة المخزون أو سلسلة التوريد.

المخاطر الخارجية تشمل: دخول منافس قوي إلى المنطقة، وتغيير في القوانين والتشريعات، وتحولات مفاجئة في سلوك المستهلك، والأزمات الاقتصادية التي تُؤثّر على الإنفاق الاستهلاكي. لكل خطر محدد، يجب أن تكون لديك إجابة واضحة: ما الخطوات التي ستأخذها إن تحقّق هذا الخطر؟ وما الحد الأدنى من الإيرادات الذي يجعل الاستمرار منطقياً وما الحد الذي يعني وجوب إعادة التفكير أو الخروج؟

المرحلة السادسة: دراسة الموقع التجاري

هذه المرحلة خاصة بالأنشطة التجارية التي تعتمد على الحضور الفيزيائي — المطاعم والمحلات والمراكز الخدمية.

دراسة الموقع التجاري تشمل تحليل الحركة في أوقات مختلفة من اليوم والأسبوع وتحديد طبيعة الزبون المار وما إذا كان يتباطئ مع شريحتك المستهدفة، وحساب نسبة الإيجار المطلوب من الإيرادات المتوقعة الواقعية — فإن تجاوزت 15% فالموقع يُنقل نشاطك، وإن تجاوزت 25% فأنت أمام تكلفة ثابتة تُهدد جدوى المشروع في أساسه. وتشمل أيضاً تقييم خطر التغيرات المستقبلية في المنطقة من مشاريع عمرانية ومنافسين قادمين.

متى تُعدّ دراسة الجدوى بنفسك ومتى تستعين بمختص؟

هذا سؤال عملي يطرحه كثيرون — والإجابة أدق مما تبدو. إعداد دراسة الجدوى بنفسك لا يعني أنك تُعدّ دراسة ضعيفة — بل يعني أنك تُجبر نفسك على التفكير بعمق في كل جانب من جوانب مشروعك. هذا التفكير بحد ذاته له قيمة كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها. لكن حين تصل إلى التحليل المالي وقراءة السوق وتقييم التنافسية، الاستعانة بمختص مستقل تُضيف بُعداً لا تستطيع توفيره بنفسك: نظرة خارجية غير متحيزة لا تُشوّهها محبتك لفكرتك ولا رغبتك في نجاحها.

المختص المستقل يطرح الأسئلة الصعبة التي قد تتجنبها مع نفسك، يُقارن توقعاتك بأداء مشاريع مشابهة في السوق ذاته. ويُحدد نقاط الضعف في الخطة قبل أن يحدد السواق على حسابك ووقتك ومالك.

تكلفة دراسة جدوى متخصصة قد تبدو مرتفعة للوهلة الأولى — لكنها تبقى دائماً أقل بكثير من تكلفة اكتشاف أن المشروع غير قابل للحياة بعد أن تكون قد صرفت عليه عشرات الآلاف من الدنانير وأشهرها من عمرك وطاقتك.

قصص من السوق: حين غابت الجدوى وحين حضرت

القصة الأولى: المشروع الذي أغلق قبل أن ينضج

مطعم افتتح في الكويت باستثمار 80 ألف دينار — تجهيزات وخلو وترخيص وأول شهرين إيجار. الإيرادات في الأشهر الثلاثة الأولى جاءت بأقل من 30 بالمئة مما توقعه صاحبه. لم يكن لديه احتياطي تشغيلي خُطّط له مسبقاً — اعتقد أن الإيرادات ستُموّل نفسها من الشهر الأول. اضطر إلى الاقتراض لتغطية الرواتب في الشهر الثاني. في الشهر الرابع بدأ يُخفّض الرواتب ويُسرّح موظفين مما أثر على جودة الخدمة. وفي الشهر السادس أغلق المطعم.

المؤلّم في هذه القصة أن المطعم كان يشهد تحسناً ملحوظاً في مبيعاته في الشهر الرابع والخامس — الزبائن بدأوا يعودون وبدأت التوصيات تُنتج نتائجها. كان يحتاج فقط شهرين أو ثلاثة إضافية ليصل إلى نقطة التعادل. لكن السيولة نفدت قبل ذلك. لو كانت دراسة الجدوى قد حسّبت احتياطياً تشغيلياً يُغطي سنة كاملة بدلاً من الاعتماد على إيرادات متفائلة، لكان هذا المطعم اليوم في طريقه إلى فرعه الثاني.

القصة الثانية: المشروع الذي نجا بسبب الجدوى

شاب أراد فتح محل لتصليح الأجهزة الإلكترونية في منطقة تجارية شهيرة. قبل توقيع أي عقد، أعد دراسة جدوى بمساعدة مستشار متخصص. كشفت الدراسة أن المنطقة المستهدفة فيها

الجغرافية الذين يتباطئون مع شريحتك المستهدفة من حيث العمر والدخل وأنماط الإنفاق؟ كم ينفقون شهرياً على ما تُقدّمه؟ وما حصتك الواقعية المتوقعة من هذا الإنفاق بعد احتساب المنافسة القائمة؟

نمو السوق أو تراجع: هل القطاع الذي ستدخله ينمو أم يتراجع أم مستقر؟ الدخول إلى قطاع متراجع يحتاج مبررات أقوى وهامشاً أوسع من الدخول إلى قطاع ناشئ أو متنام.

قراءة التوجهات: ما التحولات في سلوك المستهلك التي تؤثر على طلبه لما تُقدّمه؟ التجارة الإلكترونية، وتغير العادات الغذائية، والتحول نحو التجارب بدلاً من المنتجات — كلها توجهات يجب أخذها بعين الاعتبار في تقييم مستقبلية أي نشاط.

المرحلة الثانية: تحليل المنافسة بعمق

المنافسة لا تعني فقط من يبيع نفس منتجك في نفس المنطقة — بل كل من يتنافس على نفس الريال في جيب زبونك. مطعم ينافس مطاعم أخرى، لكنه ينافسها أيضاً تطبيقات التوصيل والمطابخ المنزلية وثقافة الطبخ في البيت وحتى خيار إنفاق المال على ترفيهه مختلف. فهم المنافسة بهذا الاتساع هو ما يُميّز دراسة الجدوى الواقعية عن الدراسة السطحية التي تقول «المنطقة فيها مطعمان وأنا سأكون الثالث».

تحليل المنافسة الجيد يتضمن:

- رصد كامل للمنافسين المباشرين في منطقتك الجغرافية مع تقييم موضوعي لنقاط قوتهم وضعفهم.
- تحليل فجوة الخدمة — أي الاحتياجات التي لا يُلبّيها أحد من المنافسين الحاليين والتي يمكنك أن تبني عليها ميزة تنافسية حقيقية.

- تقييم قابلية دخول منافسين جدد في المستقبل القريب.

المرحلة الثالثة: التحليل المالي التفصيلي

هنا تأتي الأرقام — لكن الأرقام المبنية على بيانات واقعية لا على تمنيات.

جدول التكاليف الشامل يُفصّل كل بند: التكاليف الرأسمالية الأولية كالتجهيزات والترخيص وتعبيلات الموقع والخلو إن وُجد، والتكاليف الثابتة الشهرية كالإيجار والرواتب الأساسية والاشتراكات والتأمين، والتكاليف المتغيرة المرتبطة بحجم المبيعات كالمواد الخام والعمولات والتغليف، والتكاليف شبه الثابتة كالكهرباء والمياه والاتصالات التي تتغير لكن بشكل أبطأ من المتغيرات، والتكاليف الدورية غير الشهرية كالصيانة وتجديد الرخص والتدريب.

توقعات الإيرادات المحافظة تعتمد على مقارنات مع مشاريع مشابهة في منطقتك ونشاطك — لا على تخيل رقم آمنياتي. أفضل طريقة هي التحدث مع أصحاب مشاريع مشابهة وسؤالهم عن أرقامهم الفعلية في السنة الأولى. معظمهم يُجيبون بصدق حين تسألهم بجدية — وإجاباتهم تساوي آلاف الدنانير من أتعاب الاستشارة.

المرحلة الرابعة: تحليل نقطة التعادل والسيولة

نقطة التعادل هي اللحظة التي تُساوي فيها إيراداتك تكاليفك الكاملة — ما قبلها أنت تستنزف رأس مالك، وما بعدها أنت تبني قيمة حقيقية. معرفة هذه اللحظة بدقة تُعطيك أفقاً واقعياً لتخطيط السيولة وتجنّب قرارات الذعر.

لكن الأهم من معرفة نقطة التعادل هو معرفة ما تحتاجه من سيولة للوصول إليها. المشروع الناجح لا يحتاج فقط إلى تمويل يُغطي التكاليف الأولية — بل يحتاج إلى احتياطي تشغيلي يُغطي الفجوة بين الإطلاق وبلوغ نقطة التعادل، وهذا الاحتياطي يجب أن يُغطي في الحد الأدنى ستة أشهر من التكاليف الثابتة بصرف النظر عن الإيرادات.

من لا يملك هذا الاحتياطي يدخل ما يُسمى في عالم الأعمال بـ«وادي الموت» — الفترة التي يكون فيها المشروع يعمل لكنه لم يُبن بعد قاعدة زبائن كافية لتغطية تكاليفه. كثير من المشاريع الواعدة أغلقت في هذا الوادي لأنها فاشلة بل لأن أصحابها نفدت سيولتهم قبل أن يتجاوزوه إلى ضفة الاستدامة.

المرحلة الخامسة: تحليل المخاطر وإعداد خطط الطوارئ

تحليل المخاطر يتجاوز مجرد رسم السيناريوهات — بل يُحدد

طيران الجزيرة ترحب بسفير جمهورية طاجيكستان الجديد لدى دولة الكويت

اللقاء يسلط الضوء على نمو العلاقات الكويتية-الطاجيكية



دور الربط الجوي المباشر في دعم السياحة والتجارة والاستثمار وتعزيز التواصل بين الشعبين



والهند، وفي الوقت ذاته نسهل الوصول إلى طاجيكستان للمسافرين من الكويت والمنطقة. ومع نمو العلاقات الدبلوماسية والسياحية والثقافية والاقتصادية بين بلدينا، نرى إمكانات كبيرة لقطاع الطيران في تعزيز التواصل بين شعبينا وقطاعات الأعمال واقتصادي البلدين.»

يأتي هذا اللقاء في وقت تشهد فيه العلاقات بين الكويت وطاجيكستان تواصلاً متزايداً، ويعكس الالتزام المشترك بين طيران الجزيرة وسفارة جمهورية طاجيكستان بدعم هذه المرحلة الجديدة من العلاقات من خلال تعزيز الربط الجوي بهدف تنشيط السياحة والاستثمار والتجارة وتوطيد الروابط بين شعبي البلدين.

لطيران الجزيرة بالسفير، قائلاً:

«تشهد العلاقات بين الكويت وطاجيكستان تطوراً سريعاً، ويلعب قطاع الطيران دوراً مهماً في دعم هذا التطور، حيث كان لنا الفخر في طيران الجزيرة بأن نكون أول شركة طيران تربط الكويت ودوشنبه مباشرة في عام 2022، ومنذ ذلك الحين شغلنا ما يقارب 600 رحلة ونقلنا أكثر من 87 ألف مسافر على هذا الخط.»

وتابع باسوباثي: «يتجاوز طموحنا مجرد الربط بين مدينتين. فمن خلال الكويت، يمكننا نقل المسافرين من طاجيكستان إلى وجهات متعددة ضمن شبكتنا الواسعة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ودول الخليج

استقبلت طيران الجزيرة في مقرها السفير خسرو ناظري، سفير جمهورية طاجيكستان الجديد لدى دولة الكويت، وذلك في ظل دخول العلاقات بين الكويت وطاجيكستان مرحلة جديدة من التعاون الثنائي. وتركزت المناقشات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الربط الجوي المباشر في دعم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياحية المتنامية وتعزيز التواصل بين شعبي البلدين.

وشهدت العلاقات بين الكويت وطاجيكستان زخماً ملحوظاً خلال الأشهر الأخيرة، توجّ بافتتاح أول سفارة مقيمة لدولة الكويت في العاصمة الطاجيكية دوشنبه في يوليو 2026، وتعيين سعادة السفير محمد راشد العميري أول سفير مقيم لدولة الكويت لدى طاجيكستان. وتبع هذه الخطوة سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى الهادفة إلى توسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والقنصلي والثقافي والسياحي بين البلدين.

ولعبت طيران الجزيرة على مدى السنوات الأربع الماضية دوراً مهماً في تعزيز الربط الجوي بين البلدين. ففي 29 ديسمبر 2022، أصبحت طيران الجزيرة أول شركة طيران تشغل رحلات مباشرة بين الكويت ودوشنبه. ومنذ إطلاق الخط، سيّرت الشركة ما يقارب 600 رحلة ونقلت أكثر من 87 ألف مسافر، بما ساهم في تعزيز الروابط بين البلدين. وإلى جانب خدمة حركة السفر المباشر بين الكويت وطاجيكستان، توفر الرحلات من دوشنبه خيارات الترانزيت ليوصل المسافرين سافرهم إلى مختلف الوجهات التي تخدمها طيران الجزيرة في الشرق الأوسط وآسيا وذلك عبر الكويت. وتشمل خيارات الربط وجهات في المملكة العربية السعودية ودول الخليج والهند، ما يعزز دور الكويت كبوابة للمسافرين القادمين من آسيا الوسطى، ويوفر خيارات ربط مهمة للمسافرين إلى المملكة العربية السعودية لأداء العمرة.

وناقش الجانبان خلال اللقاء الإمكانات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها طاجيكستان وجاذبيتها المتنامية للمسافرين من الكويت والمنطقة. فبجبالها وبحيراتها ومناظرها الطبيعية الخلابة، إلى جانب تاريخها العريق وتراثها الثقافي الغني، تعد طاجيكستان وجهة مميزة للعائلات الكويتية والجاليات المقيمة ومحبي الطبيعة والمغامرات والمسافرين الباحثين عن تجارب جديدة في آسيا الوسطى.

كما بحثت النقاشات الثنائية الأخيرة فرص توسيع التعاون السياحي والتبادل الثقافي والأكاديمي، إلى جانب المبادرات والفعاليات المشتركة، بما يساهم في توطيد الروابط بين شعبي الكويت وطاجيكستان.

وقال السفير خسرو ناظري، سفير جمهورية طاجيكستان لدى دولة الكويت:

«تدخل العلاقات بين طاجيكستان والكويت مرحلة جديدة ومهمة في ظل توسع التواصل بين حكومتي البلدين ووجود فرص كبيرة لتوسيع التعاون في مجالات السياحة والتجارة والاستثمار والثقافة والتعليم. ويأتي افتتاح سفارة مقيمة لدولة الكويت في دوشنبه كمحطة مهمة تعكس متانة العلاقات بين بلدينا وطموحنا المشترك لتطويرها بشكل أكبر.»

وأضاف ناظري: «يُعد الربط الجوي المباشر عنصراً أساسياً في تقريب المسافات والعلاقات بين بلدينا وشعبينا. وقد لعبت طيران الجزيرة دوراً مهماً بصفتها أول شركة طيران تطلق رحلات مباشرة بين الكويت ودوشنبه، ما أتاح فرصاً جديدة للسياحة والأعمال والتواصل بين الشعبين. ونتطلع إلى العمل معاً للترويج لطاجيكستان كوجهة سياحية وتعزيز الربط بينها وبين الكويت والمنطقة بشكل أوسع.»

كما تناولت النقاشات الفرص المتاحة لتشجيع المزيد من التواصل والتعاون بين المستثمرين والشركات الكويتية وطاجيكستان.

ومن جانبه، رحب برathan باسوباثي، الرئيس التنفيذي

شركة علي عبدالوهاب المطوع تصدر تقرير الاستدامة لعام 2025

فيصل المطوع: نسعى إلى تحقيق قيمة مستدامة والإسهام بشكل إيجابي في خدمة المجتمعات التي نعمل فيها

دينار كويتي في مبادرات وبرامج مجتمعية دعمت مجموعة من القضايا الاجتماعية والتعليمية والإنسانية في دولة الكويت، بما يعكس التزامها بإحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

وواصلت الشركة تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء في مجلس الإدارة 44.44%. كما لم تُسجل الشركة أي انتهاكات جوهريّة للامتثال أو خروقات لبيانات العملاء، مما يعكس قوة أطر الحوكمة والالتزام بممارسات الأعمال المسؤولة، إلى جانب حرصها على حماية المعلومات وتعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة.

وضمن جهودها لتعزيز الأداء البيئي، سجلت الشركة انخفاضاً في عدد من مصادر الانبعاثات الرئيسية، بما في ذلك استهلاك الوقود في المركبات بنسبة 28.69%، واستهلاك الوقود في المرافق بنسبة 18.76%، وانبعاثات رحلات العمل بنسبة 16.37%، بما يعكس جهودها المستمرة للحد من أثرها البيئي. كما أسهمت مبادرات إعادة التدوير في تقليل الانبعاثات بما يعادل 146.42 طناً من ثاني أكسيد الكربون، في إطار التزام الشركة بتعزيز كفاءة استخدام الموارد ودعم ممارسات الاستدامة.



رضا تجاوز 76% عن تجربة خدمة العملاء. وفي مجال المسؤولية المجتمعية، استمرت الشركة في الاستثمار في تنمية كواردها البشرية، حيث نفذت 5,069.89 ساعة تدريبية خلال عام 2025، بزيادة بلغت 85% مقارنة بالفترة السابقة. كما ارتفعت نسبة الموظفين الذين تلقوا تقييمات دورية للأداء والتطوير المهني بنسبة 15%، بالتزامن مع انخفاض معدل ترك الموظفين للعمل بنسبة 25%، بما يعكس جهودها في توفير بيئة عمل داعمة ومستقرة. كما استثمرت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية 1.7 مليون

نسعى إلى تحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة والإسهام بشكل إيجابي في خدمة المجتمعات التي نعمل فيها. وفي إطار جهودها لتعزيز الاستدامة في بيئة العمل، واصلت الشركة ترسيخ ثقافة الجودة والتميز التشغيلي، محققة نسبة امتثال بلغت 94% لمعايير سلامة الأغذية ومتطلبات العلامات التجارية، مع الحفاظ على تطبيق المعايير الدولية للجودة، بما في ذلك شهادة ISO 9001:2015. وانعكست هذه الجهود على تجربة العملاء، حيث حققت الشركة 4.21 من 5 في مؤشر رضا العملاء (CSAT)، إلى جانب معدل

أصدرت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية تقرير الاستدامة لعام 2025، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي، تأكيداً على التزامها بممارسات الأعمال المسؤولة وتعزيز الشفافية وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. يستعرض التقرير أبرز جهود الشركة وتقدمها في مجالات الاستدامة، من خلال أربعة محاور رئيسية تشمل الاستدامة في بيئة العمل، والمسؤولية المجتمعية، والحوكمة المسؤولة، والاستدامة البيئية مساهمة الضوء على المبادرات التي تدعم تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الأثر الإيجابي للشركة. وقد أعد التقرير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI Standards 2021)، بما يعكس التزام الشركة بتعزيز ممارسات الإفصاح ودمج مبادئ الاستدامة في مختلف أعمالها.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل علي المطوع: «مع استمرارنا في مسيرتنا، سنواصل تعزيز ممارساتنا في مجال الاستدامة مع الحفاظ على تركيزنا على التميز التشغيلي والنمو المسؤول. ومن خلال دمج الاستدامة في طريقة إدارتنا لموظفينا ومواردنا وعلاقاتنا،

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



فيتش تتوقع نمواً معتدلاً لسوق الدين في الإمارات حتى 2027



واحتلت الإمارات المرتبة الرابعة بين أكبر الجهات المصدرة للديون المقومة بالدولار في الأسواق الناشئة (باستثناء الصين) خلال النصف الأول من عام 2026، بحصة بلغت نحو 8% مقارنة بـ8.2% في النصف الأول من عام 2025. وظل سوق أدوات الدين في الإمارات ثاني أكبر سوق في منطقة الخليج بعد المملكة العربية السعودية. وتُعد الإمارات ركيزة أساسية في سوق الصكوك العالمية، إذ تؤدي البنوك الإماراتية دوراً محورياً كمستثمرين ومنظمين ومُصدّرين للصكوك، بحسب فيتش. واستحوذت الإمارات على حصة تبلغ نحو 19% من إجمالي الصكوك العالمية القائمة المقومة بالدولار بنهاية النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ22% في نهاية النصف الأول من عام 2025، ما وضعها في المرتبة الثانية عالمياً. ومثلّت الصكوك جزءاً مهماً من سوق أدوات الدين، إذ شكلت نحو 21% من إجمالي الصكوك القائمة بجميع العملات بنهاية النصف الأول من عام 2026. وفي ظل التقلبات الناجمة عن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، اتجه العديد من المُصدّرين إلى إصدار سندات مقومة بالدولار بدلاً من الصكوك، ما أدى إلى انخفاض إصدارات الصكوك بنسبة تقارب 48% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2025.

المقومة بالدولار التي ارتفعت بنسبة 108%، في حين انخفضت إصدارات الصكوك المقومة بالدولار بنسبة 48%، ويرجع ذلك على الأرجح إلى التعقيدات الإضافية المرتبطة بإصدار الصكوك مقارنة بالسندات، إلى جانب عوامل أخرى. وسجلت سوق أدوات الدين في دولة الإمارات نمواً سنوياً بنسبة 3%، ليصل إجمالي الديون القائمة إلى نحو 320 مليار دولار بنهاية النصف الأول من عام 2026، إذ كانت أكثر من 70% منها مقومة بالدولار، و21% منها عبارة عن صكوك. وشكّلت ديون المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات حصة كبيرة بلغت 12% من إجمالي الديون القائمة المقومة بالدولار. ولتلبية احتياجات التمويل، لجأت بعض الجهات المُصدّرة إلى جمع الأموال عبر الاكتتابات الخاصة وعمليات التمويل المشترك (القروض المجمعة). وشهدت إصدارات الديون المقومة بالدرهم انكماشاً، مع استمرار ندرة الإصدارات من قبل الجهات غير الحكومية. وتتمتع الأسس الائتمانية في الإمارات بمتانة عالية؛ إذ لم تشهد أي صكوك إماراتية مصنّفة حالة تعثر، كما أن ما يزيد قليلاً على 80% من الصكوك الإماراتية المصنفة تقع ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، وفقاً لوكالة فيتش. الإمارات ركيزة أساسية في التمويل الإسلامي

تتوقع وكالة فيتش للتصنيفات نمواً معتدلاً في سوق رأس المال الدين في الإمارات خلال النصف الثاني من عام 2026 وعام 2027، مدفوعاً بخطط تنويع مصادر التمويل، واحتياجات التمويل متعددة القطاعات، والإصلاحات التنظيمية.

ورغم التقلبات الإقليمية، حافظت جهات الإصدار في الإمارات عموماً على إمكانية الوصول إلى السوق حتى الآن في عام 2026، كما أن تنوع السوق ارتفع مع إصدارات مثل أولى السندات الرقمية الأصلية بالدرهم، وصكوك التجزئة السيادية، والسندات الزرقاء والخضراء، وشهادات الإيداع. ويقول بشار الناطور، الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في فيتش، في تقرير، إن أساسيات الائتمان لا تزال قوية، إذ إن أكثر من 80% من صكوك الإمارات مُصنّفة ضمن الدرجة الاستثمارية، دون أي حالات تعثر.

توسع حاد في إصدارات الديون المقومة بالدولار رغم الحرب

ورصدت وكالة فيتش ارتفاع إجمالي إصدارات الديون المقومة بالدولار في النصف الأول من عام 2026 إلى نحو 24 مليار دولار، بزيادة قدرها 40% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2025.

وقالت الوكالة إن هذا النمو جاء مدفوعاً بإصدارات السندات

مليار دولار تخرج من صناديق كورية متداولة مرتبطة بالرقائق الإلكترونية

ضعف التحركات ية لأسهم شركات الرقائق، انتقادات لدورها في تضخيم تقلبات السوق الأوسع نطاقاً، لا سيما في يوليو، حين تعرض مؤشر "كوسبي" لموجة بيع تاريخية هبط خلالها 22%. ضمن موجة انخفاض عالمية لأسهم الذكاء الاصطناعي. ومنذ ذلك الحين، رفعت الجهات التنظيمية الكورية الحد الأدنى للإيداع المطلوب من المستثمرين الجدد، كما ألزمتهم بخوض تداول تجريبي لمدة خمسة أيام.

المنتجات التي تتبع سهم "إس كيه هاينكس" (SK Hynix) تدفقات خارجة قدرها 601 مليون دولار، وفق بيانات جمعتها "بلومبرغ إنتليجنس".

فتور الحماس لرهانات الذكاء الاصطناعي

من شأن ذلك أن يمثل أول خروج شهري للتدفقات منذ إطلاق المنتجات في أواخر مايو. وُجهت إلى هذه المنتجات، التي تستهدف تحقيق

سجلت الصناديق المتداولة ذات الرافعة المالية المرتبطة بشركات الرقائق في كوريا الجنوبية خروج تدفقات بنحو مليار دولار هذا الشهر، مع فتور حماس المستثمرين لرهانات الذكاء الاصطناعي وتشديد الجهات التنظيمية الإجراءات الرامية لكبح الطلب. بلغت التدفقات الخارجة من المنتجات ذات الرافعة المالية المرتبطة بسهم "سامسونج إلكترونيكس" 381 مليون دولار منذ بداية أغسطس، فيما سجلت

النفط يواصل تراجععه ويهبط لأدنى مستوياته منذ أسبوع

يؤثر سريعاً في تدفقات النفط والمنتجات البترولية.

كما تواجه سوق الطاقة مخاطر إضافية من اضطرابات في بعض منشآت التكرير في روسيا وكازاخستان، بالتزامن مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.

نحو نصف تدفقات النفط

العالمية مرتبطة بمناطق صراع

وتأتي هذه التحركات في سوق يشهد بالفعل درجة مرتفعة من المخاطر الجيوسياسية. ووفق تحليل حديث لرويترز، فإن نحو 43% من إمدادات النفط العالمية، أي ما يقارب 45 مليون برميل يومياً، تأتي من مناطق متأثرة بصراعات مستمرة.

ويعني ذلك أن أي تصعيد جديد في الشرق الأوسط أو روسيا أو مناطق إنتاج رئيسية أخرى قد يعيد علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى أسعار الخام سريعاً.

السوق بين مخاطر الإمدادات وضعف الطلب

في المقابل، يظل الطلب العالمي عاملاً يحد من قدرة الأسعار على الارتفاع بقوة. وتشير رويترز إلى أن تباطؤ الطلب الصيني على النفط، المرتبط بخفض نشاط التكرير، يساعد في تعويض جزء من صدمات الإمدادات الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط.

وبالتالي، يتحرك النفط حالياً بين عاملين متعاكسين، هما المخاطر الجيوسياسية التي تهدد الإمدادات من جهة، ومخاوف بشأن الطلب العالمي من جهة أخرى.



سجل في الجلسة السابقة أدنى مستوى له في أسبوع.

مضيق هرمز يظل الخطر الأكبر

ورغم هدوء رد فعل السوق، لا تزال مخاطر الإمدادات قائمة، خصوصاً مع استمرار التوترات في الشرق الأوسط وتراجع حركة بعض الناقلات عبر مضيق هرمز.

ويكتسب المضيق أهمية استثنائية بالنسبة للسوق العالمي، لأن أي اضطراب واسع في حركة الناقلات عبره يمكن أن

لماذا لا يرتفع النفط رغم مخاطر إيران؟ يبدو أن السوق يراهن في الوقت الحالي على أن الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية قد تساعد في احتواء التصعيد بدلاً من تعطيل الإمدادات النفطية بشكل أكبر.

كما أن المستثمرين كانوا قد جنوا أرباحاً بعد موجة ارتفاع استمرت خلال الأسبوعين السابقين، ما أسهم في دفع الأسعار إلى الهبوط.

وأشارت رويترز إلى أن خام غرب تكساس

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء، مع تقييم المستثمرين لتأثير العقوبات الأميركية الجديدة على إيران، في الوقت الذي يبدو فيه السوق أقل قلقاً من احتمال حدوث اضطرابات فورية في الإمدادات.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 89.21 دولار للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى نحو 82.17 دولار، في أدنى مستوى لكلا الخامين في نحو أسبوع، وفقاً لرويترز. وكانت الأسعار قد استقرت في وقت سابق من التعاملات قرب 92.16 دولار لبرميل برنت و85.02 دولار للخام الأميركي، بعد تراجعها بأكثر من 2% في الجلسة السابقة.

العقوبات الأميركية

جاء تحرك النفط بعد إعلان وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت توسيع العقوبات على إيران، في إطار مساعٍ للضغط على طهران وقطع روابطها الاقتصادية.

وتستهدف الإجراءات الجديدة عشرات الشركات والأفراد والسفن المرتبطة بإيران، مع تحذير الدول والشركات من مخاطر استمرار العلاقات التجارية مع الجهات الخاضعة للعقوبات.

لكن رد فعل السوق كان محدوداً، إذ يرى المستثمرون أن العقوبات الحالية لا تعني بالضرورة توقفاً فورياً لصادرات النفط الإيرانية، خصوصاً أنها لم تستهدف بشكل مباشر كبار المشترين للخام الإيراني.

عطالورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



الصين تشتري الذهب بقوة.. أرقام «غولدمان ساكس» تكشف مفاجأة 88 طن في شهرين



كشفت بيانات جديدة من غولدمان ساكس أن مشتريات الصين الفعلية من الذهب تتجاوز بكثير ما يعلنه بنك الشعب الصيني، في وقت تواصل فيه بكين تقليص حيازاتها من سندات الخزنة الأميركية وتنويع احتياطاتها الأجنبية.

وأظهرت البيانات أن الصين اشترت نحو 40 طناً من الذهب خلال يونيو عبر سوق لندن للتداول خارج المقصورة (OTC)، مقارنة مع 15 طناً فقط أعلنها بنك الشعب الصيني رسمياً. كما سجل شهر مايو فجوة مماثلة، إذ بلغت المشتريات الفعلية نحو 48 طناً مقابل 10 أطنان فقط في البيانات الرسمية.

ورفعت هذه الأرقام إجمالي مشتريات الصين عبر سوق OTC خلال مايو ويونيو إلى نحو 88 طناً، وهو ما يفوق إجمالي المشتريات الرسمية التي أعلنها البنك المركزي الصيني منذ بداية العام، وفقاً لما ذكره موقع "Blockonomi"، واطلعت عليه "العربية Business".

وأشار تقرير "The Kobeissi Letter" إلى أن مشتريات يونيو تعد من أكبر عمليات الشراء الشهرية للصين منذ مطلع 2025، معتبراً أن الفجوة بين البيانات الرسمية وتقديرات السوق تعكس وتيرة شراء أعلى بكثير مما يتم الإفصاح عنه. وفي الوقت نفسه، واصل بنك الشعب الصيني تعزيز احتياطياته المعلنة، إذ أضاف 20 طناً من الذهب في يوليو، في أكبر زيادة شهرية منذ أكتوبر 2023. وارتفع إجمالي الاحتياطي إلى مستوى

قياسي بلغ 2366 طناً، مسجلاً الشهر الحادي والعشرين على التوالي من الزيادات.

وتزامن ذلك مع استمرار تراجع العرض الصيني للأصول الأميركية، إذ انخفضت حيازات بكين من سندات الخزنة الأميركية إلى 633.4 مليار دولار في يونيو، وهو أدنى مستوى منذ عام 2008، في إشارة إلى مواصلة استراتيجية تنويع الاحتياطيات بعيداً عن الدولار.

الماضية، ما يعكس عودة قوية للمستثمرين الصينيين إلى المعادن النفيسة. ويشير تزامن مشتريات البنك المركزي، والعمليات المنفذة عبر سوق OTC، وارتفاع نشاط العقود الآجلة إلى استمرار الطلب القوي على الذهب في الصين، سواء من المؤسسات الرسمية أو المستثمرين، في ظل سعي البلاد إلى تعزيز تنويع احتياطياتها وتقليل الاعتماد على الأصول المقومة بالدولار.

كما امتد الإقبال على الذهب إلى المستثمرين المحليين، حيث قفزت العقود المفتوحة للذهب في بورصة شنغهاي للعقود الآجلة إلى ما يقرب من 400 ألف عقد خلال الأسبوع الجاري، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2025.

وأوضحت منصة Global Markets Investor أن هذه القفزة تمثل واحدة من أكبر خمس زيادات خلال يومين في العقود المفتوحة على مدى السنوات الخمس

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الائتمان الخاص في الخليج يترقب 5 إشارات لاستعادة الزخم



الأموال على نطاق واسع. ما الائتمان الخاص؟

يختلف الائتمان الخاص عن السندات أو الصكوك، إذ يقوم على تقديم صناديق ومديري أصول ومؤسسات استثمارية تمويلاً مباشراً للشركات، خصوصاً عندما تكون احتياجاتها أكثر تعقيداً أو عندما تسعى إلى تنفيذ الصفقة بسرعة أكبر مما تسمح به بعض قنوات التمويل التقليدية.

وتتزامن زيادة الاهتمام بهذا النشاط في الخليج مع تحول أوسع في استراتيجية مديري الأصول العالميين. فبدلاً من النظر إلى المنطقة حصراً كمصدر لجمع الأموال لصناديق تستثمر خارجها، بدأ عدد متزايد منهم يبحث عن فرص لتوظيف رأس المال داخل أسواق الخليج نفسها.

التنفيذ المحلي عامل حاسم

لكن تقرير ”ألفاريز أند مارسال“ يلفت إلى أن توفر السيولة وحده لا يكفي. فالائتمان الخاص يعتمد بدرجة كبيرة على الفحص النافي للجهالة، وزيارات المواقع، والاجتماعات المباشرة مع إدارات الشركات، والإجراءات القانونية المحلية، ما يجعل القدرة على الوصول إلى السوق وتنفيذ المعاملات على الأرض عنصراً أساسياً في استعادة النشاط.

ولفت ديفيس إلى أن المستثمرين والمقترضين ينبغي أن يراقبوا مؤشرات عودة المخاطر إلى مستويات طبيعية في الممارسة الفعلية، ولا سيما من خلال أسعار السوق وشروط التأمين والصفقات التي تصل بالفعل إلى مرحلة الإغلاق.

وأضاف أن القدرة التشغيلية تظل عاملاً مهماً، لأن الائتمان الخاص يتطلب إجراء الفحوص والاجتماع بالإدارات وتنفيذ الإجراءات محلياً، ما يمنح المؤسسات التي تحافظ على وجودها وعلاقاتها وقدراتها التنفيذية داخل المنطقة موقعاً أفضل للاستفادة من عودة النشاط.

كما شهدت الرياض توسع حضور مؤسسات مالية ومديري أصول عالميين، وسط انفتاح متسارع على استقطاب رؤوس الأموال الدولية واستراتيجيات الائتمان الخاص.

صندوق الاستثمارات العامة يدعم توسع السوق

يكتسب دور رؤوس الأموال السيادية أهمية خاصة في ضوء أحد الشروط الخمسة التي حددها تقرير ”ألفاريز أند مارسال“. ففي السعودية، اتفق صندوق الاستثمارات العامة سابقاً على أن يكون مستثمراً رئيسياً في مجموعة صناديق أطلقها وحدة إدارة الأصول التابعة لـ”غولدمان ساكس“، تستهدف استراتيجيات تشمل الائتمان الخاص والأسهم العامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

مثل هذه الصفقات يمكن أن تساعد في بناء سوق أكثر عمقاً، إذ لا يقتصر دور المستثمر السيادي على توفير رأس المال، بل يمكن أن يمنح المستثمرين الدوليين مؤشراً على الثقة بالسوق، ويساعد في تكوين سجل من الصفقات المرجعية التي يمكن الاستناد إليها عند تسعير معاملات لاحقة.

ويرى كورت ديفيس جونيور، العضو المنتدب ورئيس استشارات الدين ورأس المال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في ”ألفاريز أند مارسال“، أن المقترضين في الخليج ”ما زالوا جذابين من حيث الأساسيات“، لكن لجان الائتمان باتت تقيّم نطاقاً أوسع من المخاطر المستقبلية بعد التطورات الإقليمية الأخيرة.

وأوضح أن مستثمري الائتمان الخاص يقيّمون المخاطر عادة على أفق يمتد لعدة سنوات، ما يعني أن تحسن المعنويات وحده لن يكون كافياً لدفع المؤسسات إلى العودة بقوة. وبحسب ديفيس، تحتاج لجان الاستثمار إلى أدلة على عودة ظروف التشغيل وتسعير المخاطر والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ الصفقات إلى مستويات طبيعية قبل نشر رؤوس

تحتاج سوق الائتمان الخاص في الخليج إلى أكثر من تحسن معنويات المستثمرين لاستعادة زخمها، إذ حددت شركة ”ألفاريز أند مارسال“ خمسة شروط ترى أنها ستحدد توقيت عودة رؤوس الأموال المؤسسية على نطاق واسع، في وقت تبرز فيه السعودية كسوق رئيسية لنمو هذا النوع من التمويل مع اتساع احتياجات الشركات والمشاريع إلى مصادر تمويل خارج القنوات المصرفية التقليدية.

واعتبرت في تقرير جديد أن عودة النشاط تتطلب استقراراً مستداماً في بيئة الأعمال الإقليمية، وعودة الفرق بين مبادلات مخاطر الائتمان السيادية وتداول أدوات الدين ذات الدرجة الاستثمارية في السوق الثانوية لمستواه المعتاد، إلى جانب قيادة واضحة من صناديق الثروة السيادية الإقليمية عبر صفقات تكون فيها مستثمراً رئيسياً.

وتشمل الشروط أيضاً عودة تسعير التأمين على المخاطر السياسية والبحرية وائتمان التجارة إلى مستويات ومعايير أكثر استقراراً، فضلاً عن تنفيذ صفقة مرجعية موثوقة وواسعة التوزيع يمكن أن تشكل نموذجاً تحتذي به معاملات أخرى، بحسب التقرير.

السعودية توسع بدائل التمويل

تكتسب هذه الشروط أهمية خاصة بالنسبة إلى السعودية، حيث تتزايد الحاجة إلى تنوع مصادر التمويل بالتوازي مع حجم المشاريع والاستثمارات التي تشهدها المملكة، ما يفتح مساحة أكبر أمام أدوات مثل الائتمان الخاص والتوريق إلى جانب التمويل المصرفي وأسواق الدين العامة.

وكانت ”الشرق بلومبرغ“ أشارت في أكتوبر 2025 إلى أن الشراكات مع قطاع الائتمان الخاص وأسواق التوريق باتت من الأدوات القادرة على تلبية احتياجات الشركات السعودية للتمويل خارج القنوات المصرفية التقليدية، وفقاً لمسؤولين في ”غولوب كابيتال“.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.me/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait



بيتكوين تتجاوز 80 ألف دولار.. ضعف الدولار يعزز جاذبية العملة المشفرة

ارتفع سعر عملة بيتكوين فوق مستوى 80 ألف دولار الثلاثاء إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من ثلاثة أشهر، مدعوماً بضعف الدولار عقب إجراءات اتخذها وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت لتهدئة سوق السندات، مما أعاد قوة قطاع العملات المشفرة.

ودعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الكونغرس الأسبوع الماضي إلى إقرار مشروع قانون من شأنه تقديم تعريفات أوضح لقطاع العملات المشفرة المتنامي. ومنذ ذلك الحين، صعدت بيتكوين 16%، وهي أكبر عملة مشفرة في العالم. وسجلت بيتكوين في أحدث التعاملات الآسيوية 80323.24 دولار بعدما لامست في وقت سابق 81237.94 دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف مايو أيار. وقفزت العملة بنحو 28% منذ بداية أغسطس، متجهة لتحقيق أكبر مكاسب شهرية منذ نوفمبر 2024، وفق وكالة "رويترز".

ودعمت وزارة الخزانة الأمريكية سوق العملات المشفرة بشكل بعدما كشفت الأسبوع الماضي عن خطط لإعادة شراء مزيد من السندات طويلة الأجل للحد من مكاسب العوائد طويلة الأجل، وتحمل الدولار النصيب الأكبر من قلق المستثمرين.

a

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf